**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم–**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم علوم التسيير**

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير**

**تخصص:إدارة واقتصاد المؤسسة**

# ما مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول؟

**من إعداد الطالب** **إشراف الدكتور**

مجاهدي شارف شريف طويل نور الدين

**لجنة المناقشة:**

د بكريتي لخضر.....رئيسا.

د شريف طويل نور الدين.....مشرفا.

د.بوشرف الجيلالي.....مناقشا.

أ.كدام لينا.....مناقشة.

**جوان 2015**

# تشكرات

أشكر الله جلَّت قدرته الذي وفقني لما استطعت القيام به، والشكر موصول إلى الأستاذ الدكتور: شريف طويل نور الدين الذي قبل الإشراف على سير هذا البحث، وبذل قصارى جهده من أجل أن يصل إلى هذه المرحلة ولم يبخل علي بتوجيهاته وخبرته و منهجيته .

أشكر السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين منحوني جزءًا من وقتهم الثمين لقراءة هذا العمل المتواضع، الذي آمل أن أكون قد وفقت في إنجازه.

أشكر كل من ساعدني من قريبٍ أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع، والوصول به إلى هذه اللحظة،

وأخص بالذكر الأستاذ : د بوشرف .

## إهداء

الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها و جميع الإخوة و الأخوات و كل أفراد العائلة ، كل باسمه والعاملين بإخلاص من أجل عزة الوطن و إعلاء شأنه إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا .

## قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1.2 | جدول يمثل معدل الأمل في الحياة في الجزائر 2007-2011 | 40 |
| 2.2 | جدول يوضح تطور عدد المتمدرسين من سنة 2000 إلى 2010 | 41 |
| 3.2 | جدول يبين معدلات الأمية في الجزائر من 1962 إلى 2008. | 42 |
| 4.2 | جدول يبين تطور مستويات التشغيل والبطالة بين 2001-2014. | 44 |
| 5.2 | جدول يوضح مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2000 إلى 2013. | 47 |

## مقدمة عامة:

كانت علاقة لإنسان منذ فجر تاريخه متوازنة مع بيئته لأن معدلات استهلاكه و ما يستخدمه من مسائل تقنية كانت في حدود قدرة البيئة على العطاء، لكن في منتصف القرن العشريين مفصلة التاريخ البيئي الإنساني، كانت إعداده قد زادت الانفجار السكاني وتعاظمت معدلات استهلاكه لنواتج التنمية من سلع و خدمات وزادت تطلعاتهم، وتعاظمت كمية النفايات التي تخرج عن نشاطاتهم إلى حيز البيئة بذلك اختلت العلاقة المتوازنة بين الإنسان والبيئة، وفي ختام القرن العشرين أحس الناس بخطر ذلك على مستقبلهم فظهرت بذلك فكرة التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق عمدت الدول المتقدمة والدول النامية إلى تبني مبدأ التنمية المستدامة، باعتباره المبدأ التنظيمي الرئيسي و هو ما يجب أن تفعله للحفاظ على نظم دعم الحياة و ضمان توفر بيئة صحة ودفع عجلة التنمية، ولهذا يستلزم إتباع مناهج متعددة النواحي وينبغي تبني أخلاقيات بيئية على نطاق واسع، وأنه يتعين على الحكومة تشجيع أشكال التكنولوجية المستدامة.

وتعد التنمية المستدامة من أكبر المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية وخاصة الجزائر، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق تنمية شاملة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بعيدا عن الاقتصاد البترولي الذي يتأثر بتقلبات أسعار البترول، ولتجنب ذلك يتعين بناء عهدا لما بعد البترول لتحرير الجزائر والجزائريين من التبعية لمورد محدود لكونه غير قابل للتجديد و تحقيق التنمية المستدامة .

و تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على التنمية المستدامة والمشاكل التي تواجهها وأبعادها وأهدافها ، ومعرفة مجمل التحديات التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، وما هي السياسات المتبعة لتحقيقها ، وما هي المشاريع التنموية التي تنصب في إطار التنمية المستدامة ، ومعرفة الحلول الواجب اتخاذها لتجاوز المشاكل.

و يعود إختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب وهي كتالي :

**أسباب موضوعية:**

- تسليط الضوء على التنمية المستدامة .
- حداثة الموضوع حيث يعتبر حديث الساعة.

- أهمية الموضوع على الساحة الدولية فقد أصبح حديث الملتقيات و الندوات و الشغل الشاغل لسكان المعمورة

**أسباب ذاتية:**

- رغبتنا في دراسة هذا الموضوع
- التعرف على واقع هذا الموضوع و مدى تجسيده على أرض الواقع
- الاهداف

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور ومساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي **2001 – 2014** في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال المحافظة على البيئة .

ومن هذا المنطلق يمكن أن نضع الإشكالية التالية:

- **ما مدى مساهمة السياسات الاقتصادية في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر**

ومنه نضع الفرضيات التالية:

-التنمية المستدامة هي تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة بمختلف أنواعها مع مراعاة متطلبات الأجيال القادمة .

-تحقيق التنمية المستدامة يعتمد على زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري في مختلف القطاعات .

تمت معالجة هذا الموضوع باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي

لقد درسنا هذا الموضوع من خلال فصلين:

تطرقنا في الفصل الأول إلى دراسة الجانب النظري للتنمية المستدامة و ذلك من خلال إلقاء نظرة عن بعض المفاهيم المتعلقة بها وعرض لأهدافها ومختلف الأبعاد والمؤشرات و النظريات التي تتخذها ، أما في ما يخص الفصل الثاني فقد تناولنا فيه واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال إلقاء نظرة عن مشاكل تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر وإلى التنمية الاقتصادية و آثارها على التنمية الاجتماعية، و في الأخير تعرضنا إلى آفاق التنمية المستدامة في الجزائر مع تقديم بعض الاجراءات لتطبيق التنمية المستدامة.

# الجانب النظري

# الفصل الأول

# دراسة نظرية للتنمية المستدامة

## مقدمة الفصل

كان السائد في الماضي هو اعتبار سياسات التنمية بأنها السبيل الذي ينهض بمعدلات النمو الاقتصادي بينما تعتبر السياسات البيئية بأنها مقيدة للنشاط البشري الاقتصادي ، غير أن أزمة التنمية التي تجسدت على المستوى العالمي في استمرار نمو الفقر و التهميش و تدمير الموارد الطبيعية و إفساد البيئة ، أدت إلى تغير مضمون و مرتكزات التنمية ، و كان مدعاة لظهور الاتجاهات و الحركات البيئية ، التي تجعل من حماية الموارد الطبيعية أساسا لعملها ، فظهرة بذلك فكرة التنمية المستدامة .

ويمكن القول أن مبادرات التنمية المستدامة أثناء انطلاقتها الأولى اقتصرت على أعمال بحثية واجتهادات فكرية وبتصاعد حدّة المشاكل: الاقتصادية، الاجتماعية وحتى البيئية في العالم من القرن العشرين، تغير انطباع صناع القرار في العالم إزاء أعمال تقرير وما حول حدود النمو الصادر خلال سنة 1972، حيث سعت الدول إلى فرض الاهتمام بجدية أكبر بالمسائل التنموية.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم فهم متكامل للتنمية المستدامة وتوضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بها بشكل أفضل.

## المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أهم الأفكار التنموية الحديثة و قبل الحديث عن تعريف التنمية المستدامة لابد من استعراض السياق التاريخي لهذا المفهوم

### المطلب الأول : السياق التاريخي للتنمية المستدامة

بين عام **1972** و**2002** استكملت عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة.

الأول عقد في ستوكهولم (السويد) Stockholm عام **1972** تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، و الثاني عقد في ريودي جانيرو (البرازيل) عام **1992** تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية . والثالث انعقد في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) في سبتمبر **2002** تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة.

تغير الأسماء يعبر عن تطور مفاهيم العالم و استيعاب العلاقة بين الإنسان والمحيط الحيوي الذي يعيش فيه ويمارس نشاطات الحياة.

في عام **1972** أصدر نادي رذوماذ **1** تقريره الفريد (حدود النمو) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية، وأنّه إذا استمرت تزايد معدلات الاستهلاك فان الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل، وان استنزاف الموارد البيئية المتجددة (المزارع، المراعي، الغابات، مصايد الأسماك) والموارد الغير المتجددة (رواسب المعادن، حقول النفط و الغاز الطبيعي، طبقات الفحم) يهدد المستقبل. وفي عام **1973** هزت أزمة البترول العالم و نبّهت إلى أن الموارد محدودة الحجم.

وفي عام **1987** أصدرت اللجنة العالية للتنمية والبيئة تقرير(مستقبلنا المشترك) كانت رسالة هذا التقرير الدعوة إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئية تلبية الحاجات المشروعة للناس في حضورهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية. ولما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية عام **1992**، برزت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي.[1] ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة " برامج العمل في القرن واحد و العشرين " تضمنت أربعين فصلا

[1] د.عثمان محمد غنيم، د.ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة، فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007 ص19-21.

تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجلات التنمية لاقتصادية ( الزراعة، الصناعة، الموارد الطبيعية ) والتنمية الاجتماعية ( الصحة، التعليم )، وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها .

كما تم في شهر ديسمبر **1997** إقرار بروتوكول 'كيوتو' الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام الطاقة الجديدة والمتجدّدة[1].

ومن جانب أخر انعقد في أفريل **2002** مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة. إذن فالتطور من فكرة بيئة الإنسان عام**1972** إلى فكرة البيئة والتنمية عام**1992** إلى فكرة المستدامة عام**2002** يرتكز على تقدم ووعي ناضجين، ذلك أن العلاقة بين الإنسان و البيئة لا تقتصر على آثار حالة البيئة على صحة الإنسان، إنما للعلاقة وجه آخر هو: أن البيئة هي خزان الموارد التي يحولها الإنسان بجهده و بما حصله من المعارف العلمية و الوسائل التقنية إلى ثروات.[2]

**المطلب الثاني : مفهوم التنمية المستدامة**

قبل التطرق لمفهوم التنمية المستدامة لابد أولا تحديد مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وزيادة أيضا لعناصر الإنتاج. وبالتالي فمفهوم التنمية اقترن بالنمو الاقتصادي وفق مؤشرات ترتكز أغلبها على اعتبارات اقتصادية فقط.[3] أما التنمية الاقتصادية فمفهومها أوسع فهي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل و متواصل مصحوب بزيادة متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة و تغيير هيكلي في الإنتاج.[4] و الملاحظ في التعريفين السابقين عدم

[1] د.عثمان محمد غنيم، د.ماجدة أحمد أبو زنط ، مرجع سابق ، ص 23

[2] الأستاذ بوشوك عز الدين و الأستاد آتشي شعيب ،" مداخلة التنمية المستدامة وأهم دوافع الإهتمام بها" ،ملتقى اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة بالمركز الجامعي يحي فارس – المدية – المنعقد في 6-7 جوان 2006 ،ص 2 .

[3] . محمد عبد العزيز عجميه، عبد الرحمان يسرى احمد، **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ومشكلاتها** ، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية ،1999 ، ص 48.

[4] . د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع الإسكندرية 2000، ص 17.

وجود البيئة كعامل من عوامل تحقيق التنمية، لكن اليوم و نظرا لازدياد الوعي العالمي بالبيئة فإن علماء البيئة يرون أن التنمية المنشودة هي التنمية المستدامة فهي تشمل عن ما يزيد عن النمو، فهي تتطلب تغييرا في محتوى النمو، بحيث يصبح أقل مادية واستخداما للطاقة .

ووردت الكثير من المفاهيم و التعاريف للتنمية المستدامة، فعرّفها المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو عام **1992** التنمية المستدامة بأنها(ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل أي هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر.[1]

أما البنك الدولي فيعرف التنمية المستدامة على أساس أن نمط الاستدامة هو عبارة عن استدامة في راس المال حيث يعتبر أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تهتم بتحقيق تكافئ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص للأجيال القادمة وذلك لضمان ثبات راس مال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن.[2]

وحسب كوفي عنان رئيس الأمم المتحدة السابق أن التنمية المستدامة ليست بالعبء، وإنّما هي فرصة فريدة تتاح من الناحية الاقتصادية إقامة الأسواق وفتح أبواب العمل، ومن الناحية الاجتماعية دمج المهمّشين في تيار المجتمع، ومن الناحية السياسية منح كل إنسان رجل كان أو امرأة صوتا و قدرة على الاختيار لتحدي مسار مستقبله.[3]

ويعرفها معهد الموارد العالمية على أساس أربع مجموعات:

**اقتصاديا:** تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع مستويات المعيشة والحد من الفقر ومظاهر التخلف.

**اجتماعيا:** السعي من أجل تحقيق الاستقرار في النمو الديمغرافي.

---

[1] . دوجلاس موسشيث ترجمة بهاء شاهين، **مبادئ التنمية المستدامة**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش م م الطبعة الأولى 2000 ، ص 17 ،63.

[2] . عمار عماري ، "إشكالية التنمية المستدامة وإبعادها "، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و كفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة | ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 افريل 2008 ص 05.

[3] . محمد عباس بدوي، يسرى محمد البلتاجي ، **المحاسبة في مجال التنمية المستدامة** ، المكتب الجامعي الحديث ،طبعة مارس 2012 ص 07.

و رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الحضارية.

**بيئيا:** حماية الموارد الطبيعية من الاستتراف والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

**تكنولوجيا:** تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم التكنولوجيا الصديقة للبيئة.[1]

وهي تنمية يعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس. فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات .

وهي تنمية تراعي تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

وهي تنمية تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من البشر في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية من الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية[2].

**المطلب الثالث : أبعاد التنمية المستدامة**

من الملاحظ من التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها و من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، و يمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة و متفاعلة فيما بينها، و هذه الأبعاد هي الأبعاد الاقتصادية، البشرية، البيئية و التكنولوجية .

**الفرع الأول : الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة**

تشكل هذه الأبعاد مجموعة العوامل التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع، وفي نفس الوقت المحافظة و الاستخدام العقلاني و الرشيد على هذه الموارد و هي:

[1] . محمد بوهزة ، بن سديرة عمر، "الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة(حالة الجزائر) "، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة سطيف ، 08/07 افريل 2008 ص 02

[2] . عبد العزيز قاسم محارب ، **الاقتصاد البيئي مقوماته و تطبيقاته** ، دار الجامعة الجديدة , الإسكندرية ،2011 ، ص 68 .

**أ. حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية**

الشيء الذي يمكن ملاحظته في هذه النقطة هو أن معدل استغلال سكان البلدان الصناعية للموارد الطبيعية يعادل أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، فمثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط و الغاز و الفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـــ **33** مرة ، و هو في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الـــ (OCDE ) أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.[1]

**ب. إيقاف تبديد الموارد الطبيعية**

تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية، و ذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة و إحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، و لابد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، تعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.[2]

**ج. مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و عن معالجته[3]**

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لاستهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات، و بالتالي إسهامها في مشكلات التلوث البيئي كان كبيرا بدرجة غير متناسبة، يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية و التقنية و البشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف و تستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة للوصول إلى الفرص الاقتصادية و الخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها، و الصدارة تعني أيضا توفير

[1] . – د صالح عمر فلاحي، "التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال الشمال و اتساع الفقر في الجنوب "،مجلة العلوم الاقتصادية و العلوم السير ،جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر العدد 3 / 2004 ص 10

[2] . الأستاذ حميدوش علي ، "التنمية البشرية والتنمية المستدامة" ، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة ، المركز الجامعي بالمدية يومي06،07 جوان 2006 ، ص: 06 .

[3] المحمدي نور الهدى ، حاج نعاس فايزة ،" أثر و دور الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي "، ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشلف ، دفعة 2006-2007 ص: 46 .

لموارد التقنية و المالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية

**د. تقليص تبعية البلدان النامية**

ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية و الفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية و تنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا، ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية و تأمين الاكتفاء الذاتي، و بالتالي التوسع في التعاون الإقليمي و في التجارة فيما بين البلدان النامية، و تحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري و التوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.[1]

**هـــ. التنمية المستدامة لدى البلدان النامية**

تهتم التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة بتكريس استخدام الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، و يعتبر التحسين السريع كقضية أخلاقية أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20% من سكان العالم في الوقت الحالي، و يحقق التخفيض من عبئ الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر و البيئة، و النمو السريع للسكان و التخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري و التبعية المطلقة للقوى الرأسمالية.[2]

**و. المساواة في توزيع الموارد[3]**

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبئ الفقر و تحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية و الفقيرة و تعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، و تتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد و المنتجات و الخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم و الخدمات الاجتماعية و على الأراضي و الموارد الطبيعية الأخرى و على حرية الاختيار و غير

[1] . الأستاذ حميدوش علي ، مرجع سابق ، ص 07.

[2] . امحمدي نور الهدى ، حاج نعاس فايزة ، مرجع سابق ص 46.

[3] .الأستاذ حميدوش علي ، مرجع نفسه ، ص 8،7.

ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصاديين الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

### ي. الحد من التفاوت في المداخيل

إن مشكلة التوزيع العادل للمداخيل والثروة تعتبر من أكبر المشكلات التي واجهت ومازالت تواجه المجتمعات سواء على الصعيد الكلى بين الدول أو على الصعيد المحلى بين أفراد البلد الواحد، وهذه المشكلة التي باتت تقف كعائق في سبيل تحسين مستويات المعيشة للمجتمعات وخاصة منها المتخلفة، حيث نجد أن كل الثروة متمركزة في يد الأقلية بينما لا تستحوذ الأغلبية إلا على النسبة القليلة من الدخل والثروة، وهذا ما ينعكس على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بين المجتمعات، وهذا ما تسعي التنمية المستدامة إلي محاربته من خلال خلق التوازن بين الثروات والدخول من أجل خلق التكامل بين المجتمعات

### ع. تقليص الإنفاق العسكري

كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعنى في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية و أمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، و من شأن إعادة تخصيص و لو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.[1]

## الفرع الثاني : الأبعاد البشرية للتنمية المستدامة

البشر في مفهوم التنمية البشرية هم هدف التنمية و غايتها، و تحقيق خيارات الأفراد لابد و أن ينطلق من ذات الإنسانية، لذا فإن هناك مجموعة أبعاد يجب أخذها بعين الاعتبار عندما نكون بصدد الاهتمام بالإنسان الفرد و البشر مجتمعين، هي على النحو التالي:

### أ. تثبيت النمو الديمغرافي[2]

و تعني العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان ، و هو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة و بمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة

[1] . محمدي نور الهدى ، حاج نعاس فايزة ، مرجع سابق ، ص 46،47.

[2] . الأستاذ حميدوش علي ، مرجع سابق ، ص 08 .

واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية و على قدرة الحكومات على توفير الخدمات ، كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

### ب. مكانة الحجم النهائي للسكان

للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهمية أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة ، و حسب بعض الإحصائيات يتوقع ان يصل حجم السكان إلى **11** مليار نسمة سنة **2100** ويعتبر ضغط السكان حتى بالمستويات الحالية هو عامل متنامي من عوامل تدمير المساحات الخضراء و تدهور التربة و الإفراط في استغلال الحياة البرية و الموارد الطبيعية الأخرى لأنه كلما زاد عدد السكان زاد استخدام الموارد الطبيعية.[1]

### ج. أهمية توزيع السكان

إن لتوزيع السكان أهمية خاصة، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات و المواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس و تدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، و من هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، و تعني اتخاذ تدابير خاصة من قبل اعتماد كل السياسات و التكنولوجيات حتى تؤدي إلى التقليص الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

### د. الاستخدام الكامل للموارد البشرية[2]

تنطوي التنمية المستدامة على الاستخدام الكلي للموارد البشرية و ذلك بتحسين التعليم و الخدمات الصحية و محاربة الجوع، و من المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية، و من هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة و الكتابة، و توفير الرعاية الصحية الأولية و المياه النظيفة .

[1] . الأستاذ حميدوش علي ، مرجع سابق ، ص 09 .

[2] . د. صالح عمر فلاحي، مرجع سابق، ص 11.

**هـــ. الصحة و التعليم**

إن مستوى الصحة والتعليم يعكس القدرة على التعامل مع متطلبات التنمية المستدامة، حيث أن الصحة الجيدة تغذي قدرة المواطن على المساهمة في المشاريع التنموية، ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.[1]

**و. أهمية دور المرأة**

تلعب المرأة دورا جد خاص، ففي الكثير من البلدان النامية تقوم النساء بالزراعات المعيشية، و الرعي و تدبير كل شؤون المترل و تعتنين بالبيئة المترلية مباشرة و المرأة و بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد و البيئة في المترل، والمسؤول الأول عن الأطفال، وبالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المرأة فإنها في الكثير من الأحيان تعاني التهميش وخاصة في مجال التعليم، إن تعليم المرأة من شأنه أن يعزز دورها في تحقيق التنمية المستدامة فمثلا قد يزيد من قدرها على التعامل مع الوسائل الطبية الحديثة في مجال تحديد النسل...الخ.

**ط. الأسلوب الديمقراطي في الحكم**

تحتاج التنمية المستدامة على المستوى السياسي إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات و تنفيذها و ذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الأفراد و الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي في عملية التنمية بشقيها تعد القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل وهذا ما نعني به الحكم الصالح.[2]

**الفرع الثالث : الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة**

إن البعد البيئي للتنمية المستدامة يجسد الكيفية التي يجب بها التعامل مع متغيرات الايكولوجية من خلال ترشيد التعامل مع الموارد الطبيعية والسهر على أن تكون المخرجات البشرية الناتجة عن عمليات التصنيع والاستهلاك صديقة للبيئة، ومن هنا نجد أن البعد البيئي يتمحور حول مجموعة من العناصر تتمثل في :

[1] . الأستاذ حميدوش علي ، مرجع سابق ص 10،9 .

[2] . د. صالح عمر فلاحي ، مرجع سابق ص11 ، 12.

**أ. الأراضي**

إن المشاكل التي تعاني منها الأراضي من تصحر وانجراف وتعرية تجعلها سنة بعد أخرى معرضة للانسحاب من دائرة الإنتاج والاستغلال بسبب تدهورها وانخفاض مردوديتها سنة بعد أخرى، وهذه قضية معقدة وهامة جدا بالنسبة للتنمية المستدامة، وبالتالي فان طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها، حيث نجد أن الأجندة **21** تندد بضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استترافها وكذلك حماية الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر وغيرها من أشكال التأثير على الموارد.[1]

**ب. حماية الموارد الطبيعية**

ليس هنا المقصود بحماية الموارد الطبيعية عدم استغلالها؟ وإنما المقصود هنا هو استغلالها بطريقة تضمن ديمومتها واستمراريتها وعدم استترافها بطريقة أنانية واستغلالية وحرمان الأجيال المستقبلية من حق استغلالها.[2]

**ج. صيانة المياه**

يشكل توفر المياه العذبة بكميات مناسبة و مضمونة ضرورة للصحة و الإنتاج الغذائي و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، و رغم أن ثلثا مساحة كوكب الأرض مغطاة بالمياه فإنه لا يمكن الاستفادة منها إلا بنسبة 0.01% منها لأغراض الاستخدام البشري المباشر و فضلا عن ذلك فإنه لا يتوافر من هذه المياه العذبة المتجددة اليوم أكثر مما كان متاحا مع فجر الحضارة الإنسانية، وعليه فإن حجم السكان في بلد ما و سرعة نموهم يساعدان في نشوء حالة الندرة في المياه و التأثير في مدى حدتها و رغم أن الانخفاض الأخير في معدلات نمو السكان يحسن من التوقعات المستقبلية في مجال توافر المياه فان المشاكل المتصلة بندرة المياه ستظل تتضاعف مع تزايد عدد سكان العالم.[3]

[1] . حميدوش علي ، مرجع سابق ،ص: 10.

[2] . د. عمر فلاحي ، مرجع سابق ، ص: 13.

[3] . امحمدي نور الهدى ، حاج نعاس فايزة ، مرجع سابق ، ص 50.

### د. حماية ملاجئ الأنواع البيولوجية[1]

إن التنمية المستدامة تسعي هنا إلي محاربة كل أشكال الفساد التي تؤثر على التنوعات البيولوجية البرية منها أو البحرية، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض ومنع تدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية، حيث نجد أن معظم الملاجئ التي تعتبر مسكن الكثير من الكائنات الحية باتت تعاني من تدهور كبير وذلك بسبب أنواع الاستغلال الغير مدروس التي تعاني منه والذي بات يشكل خطر كبير على إمكانية استمراريتها واحتمال انقراضها بشكل نهائي، وبالتالي التأثير علي السلسلة الغذائية والتواجد الحي لجميع الكائنات مهما اختلفت نوعيتها.

### هـ. حماية المناخ من الاحتباس الحراري[2]

إن التنمية المستدامة تهتم بعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية كزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار و الغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية التي يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، و يعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية و البيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان .

## الفرع الرابع : الأبعاد التكنولوجية للتنمية المستدامة

أصبحت التكنولوجيا أكثر من ضرورة في حياة البشرية و ذلك بسبب الرفاهية التي توفرها للإنسان من خلال الآلات و المعدات الحديثة التي تقلل الكثير من الأعباء الإنسانية، لكن بالرغم من تقديم التكنولوجيا كل ما هو جديد فإنها تخلق الكثير من الأضرار التي تتزايد باستمرار و تشكل تهديدا لحياة الإنسان المستهدف باستعماله المكثف لهذه التكنولوجيا.[3]

### أ. استعمال تكنولوجيات أنظف من المرافق الصناعية

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء و مياه و أرض، ففي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات و تنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية فإن النفايات المتدفقة لا

[1] . حميدوش علي ، مرجع سابق ، ص 12.
[2] . د. صالح عمر فلاحي، مرجع سابق ص 14.
[3] . الأستاذ حميدوش علي ، مرجع نفسه ، ص13.

تخضع للرقابة إلى حد كبير وتتكون هذه النفايات نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة و تكون نتيجة أيضا للإهمال و الافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية، و تعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف و أكفأ و تقلص من استهلاك الطاقة التقليدية و غيرها من الموارد الطبيعية.

**ب. الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة و بالنصوص القانونية الزاجرة**

تعد التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة و أكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية و التنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة و كذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال و تطبيقها، و من شأن التعاون التكنولوجي الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية و النامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية و أن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة وحتى تنتجع هذه الجهود و هي فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم و التنمية البشرية و لاسيما في البلدان الأشد فقرا و التعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية و البشرية والبيئية و التكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.[1]

**ج. المحروقات و الاحتباس الحراري**

كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة، فالمحروقات يجري استخراجها و إفراغها و طرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، و للأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، و الاحتباس الحراري الذي يهدد بتغيير المناخ و المستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها، وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاثات لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في زيادة لحرارة المناخ و سيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة و أنماط سقوط الأمطار و مستويات سطح البحر فيما بعد آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس و معاشهم و لاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

[1] امحمدي نور الهدى ، حاج نعاس فايزة ، مرجع سابق ، ص 48.

**د. الحد من انبعاث الغازات**

ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون و استحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، و توفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة و تكون نفقاتها محتملة، على أمل أن تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان.

**هـ. الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون**

إن التنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض، و تمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة، فاتفاقية « كيوتو » جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة لطبقة الأوزون، و توضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع، لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية و اعتقادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك.[1]

**المطلب الرابع : أهداف التنمية المستدامة**

وسوف نحاول فيما يلي استعراض أمثلة لأهم أهداف التنمية المستدامة على سبيل المثال ليس الحصر وذلك من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير المباشرة في الظروف المعيشية للناس:

**الهدف 1: حيات وسبل عيش مزدهرة:** القضاء على الفقر، وتحسين الرفاهية بتأمين الحصول على التعليم والعمل والمعلومات، وتحسين الخدمات الصحية والإسكان، والحد من عدم المساواة في الطريق نحو تأمين الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

[1] . الأستاذ حميدوش علي ، مرجع سابق ، ص 16،19.

هذا الهدف يشكل امتداد لعديد من الأهداف الائتمانية للألفية تجاه الفقر والصحة والأوساط البيئية الحضرية ويطبقها على الدول المتقدمة ويجب أن يشمل أهدافا لتأمين الهواء، استنادا إلى المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية فيما يخص بالملوثات.

**الهدف 2:الأمن الغذائي المستدام:** القضاء على الجوع ,وتحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل بما في ذلك تحسين التغذية من خلال اعتماد نظم إنتاج وتوزيع واستهلاك مستدامة.

**الهدف 3:الأمن المائي المستدام:** الالتزام بحصول الجميع على المياه النظيف، ومرافق الصرف الصحي الأساسية، وضمان كفاءة توزيعها عن طريق الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وهذا الأمر من شأنه تقييد إهدار المياه على المستوى العالمي إلى أقل من 4000 كيلومتر مكعب سنويا والحد من حجم المياه المصحوبة من أحواض الأنهار.

**الهدف 4:الطاقة العالمية النظيفة:** تحسين طرق الحصول على الطاقة النظيفة بأسعار معقولة على مستوى العالم إذ من شأن الطاقة النظيفة أن تقلل التلوث المحلي والآثار الصحية السلبية، وأن تخفف من ظاهرة الاحتباس الحراري. وهذا الأمر يساهم في التزام الأمم المتحدة بتامين الطاقة المستدامة للجميع.

**الهدف 5:نظم ايكولوجية صحية ومنتجة:** الحفاظ على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية، عن طريق تحسين إدارتها وتقييمها وقياسها وحفظها واستعادتها

**الهدف 6:إدارة المجتمعات المستدامة:** تحويل الإدارات والمؤسسات على كافة المستويات للتصدي لتحقيق الأهداف الخمسة الأخرى للتنمية المستدامة وهذا الهدف يعتمد على إشراك الأهداف البيئية والاجتماعية في النظم التجارية والاستثمارية والمالية العالمية.[1]

**المبحث الثاني : طبيعة التنمية المستدامة**

نتطرق في هذا المبحث إلى طبيعة التنمية المستدامة من خلال مجموعة المؤشرات و النظريات الخاصة باستدامة التنمية.

[1] د. عثمان محمد غنيم، د. ماجدة أحمد أبو زنط ، مرجع سابق ، ص 31 ، 32

## المطلب الأول :مؤشرات التنمية المستدامة

في الدورة الثالثة عام **1995** لبرنامج الأمم المتحدة وافقت لجنة التنمية المستدامة على العمل بمؤشرات التنمية لضمان المتابعة الفعلية حيث تغطي هذه المؤشرات الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية منها :

### الفرع الأول: المؤشرات الاجتماعية

وهي مؤشرات ترتكز على القضايا الاجتماعية لكل بلد مثل المساوات الاجتماعية و الصحة العامة ، التعليم ، معدل البطالة و الأمن والتي نوجزها في الفروع التالية :

#### أ. المساواة الاجتماعية

تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة و المشاركة العامة و الحصول على فرص الحياة، و ترتبط المساواة مع درجة العدالة و الشمولية في توزيع المواد و إتاحة الفرص و اتخاذ القرارات، و تتضمن فرص الحصول على العمل و الخدمات العامة و منها الصحة و التعليم و العدالة و المساواة يمكن أن تكون مجالا للمقارنة و التقييم داخل الدولة نفسها و كذلك بين الدول المختلفة. [1]

#### ب. الصحة العامة

هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة و التنمية المستدامة ،فالحصول على مياه شرب نظيفة و غذاء صحي و رعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة، و بالعكس فإن الفقر و تزايد التهميش السكاني و تلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع، و بالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة.

#### ج. التعليم

يعتبر التعليم و هو عملية مستمرة طوال العمر متطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن التعليم يعتبر أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة، و هناك ارتباط حسابي مباشر بين مستوى التعليم في دولة ما و مدى تقدمها الاجتماعي و الاقتصادي، و هو يتمحور حول ثلاثة أهداف هي:

[1] . مرزيق عاشور ،بن نافلة قدور ،**مداخلة من التنمية البشرية إلى التنمية البشرية المستدامة** ،ملتقى اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة المركز الجامعي يحي فارس المدية المنعقد في 6-7 جوان 2006 ،ص:05 .

- إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، و زيادة فرص التدريب و زيادة النوعية العامة.
- مستوى التعليم و يقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.
- محو الأمية و يقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

**د. السكن**

يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم فهناك العديد من الدول و الكثير من الفئات الاجتماعية محرومة من هذا الحق و لا تجد مأوى لها.

إن شروط الحياة و خاصة في المدن الكبيرة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي و نسبة نمو السكان و الفقر و البطالة، وكذلك سوء التخطيط العمراني و الحضري، و تشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المستوطنات البشرية العشوائية و نسبة المتشردين و أولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة و لا يجدون المأوى الملائم لحقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن آمن و مريح و مستقل.

**هـــ. الأمن**

يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي و حماية الناس من الجرائم، فالعدالة و الديمقراطية و السلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة، ولكنها في نفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطاتها في الإساءة إلى الأفراد و تحترم حقوق الإنسان، و يتم قياس الأمن الاجتماعي من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل **100** ألف شخص من سكان الدولة.

**الفرع الثاني: المؤشرات البيئية**

تعد الأرض بما تحمله من خيرات مخزن للثروات الطبيعية لاستدامة التنمية، وإن استغلال هذه الثروات يجب أن لا يصل إلى حد الاستغلال المفرط أو الاستتراف، وهناك جملة من المؤشرات المعتمدة في مجال البيئة نذكرها في ما يلي: [1]

[1] . مرزيق عاشور ، بن نافلة قدور ،مرجع سابق،ص:07.

أ. **الغلاف الجوي**

هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي و تغيراته ، و قد تم إقرار الكثير من المعاهدات و الاتفاقيات الدولية و الإقليمية لحماية المناخ و مقارنة ظاهرة الاحتباس الحراري و منع استخدام المركبات التي تدمر طبقة الأوزون، و كذلك تحسين نوعية التقنيات البيئية لتقليل الانبعاثات السامة و الملوثات الغازية من المصادر الثابتة و المتحركة لتحسين نوعية الهواء، و هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي هي:

- التغير المناخي و يتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- ترقق طبقة الأوزون ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.
- نوعية الهواء ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

ب. **الأراضي**

و هي قضية معقدة و هامة جدا و ذات تشعبات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة، فالأرض لا تتكون فقط من البنية الفيزيائية و طبوغرافية السطح ، بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها و حتى المياه التي تحتويها و الكائنات الحية التي تعيش عليها، أما أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي فهي:

**الزراعة:** ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض و استخدام المبيدات و المخصبات الزراعية.

**الغابات:** و يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض وكذلك معدلات قطع الغابات.

**التصحر:** و يتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

**الحضرية:** و يتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.[1]

[1] . مرزيق عاشور ، بن نافلة قدور ،مرجع سابق ،ص: 08، 09 .

**ج. البحار و المحيطات و المناطق الساحلية**

بما أن البحار و المحيطات تشغل ما نسبته **70**% من مساحة الكرة الأرضية ، فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية، كما أنه من أصعب المهام نظرا لتقيد الأنظمة البيئية للمحيطات و هشاشتها وكونها الأقل استكشافا من قبل العلماء.

**د. المياه العذبة**

لا شك أن المياه هي عصب الحياة الرئيسي، و هي العنصر الأكثر أهمية للتنمية، و كذلك فهي من أكبر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف و التلوث و تجد كل الدول التي تتميز بقلة مصادر المياه نفسها في وضع اقتصادي صعب، و تعتبر أنظمة المياه العذبة من أهر و بحيرات و جداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة و تعرضا للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية، كما أن إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئيا هي من أهم التحديات و المصاعب التي تواجه دول العالم حاليا.

**هـ. التنوع الحيوي**

قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحيانا ، حيث يعتقد البعض أن التنوع الحيوي يعني فقط حماية الحيوانات و النباتات البرية و إنشاء المحميات، و أن ذلك يصطدم عادة مع التقدم الاقتصادي، إذ لا تعتبر حماية التنوع الحيوي واجبا بيئيا و أخلاقيا فحسب ، لكنها أساسية لتأمين التنمية المستدامة حيث تم الإقرار بالترابط الوثيق بين التنمية و البيئة، فتوسع الأولى أصبح مرتبطا بجودة الأخيرة و على سبيل المثال فإن حوالي **75**% من الأدوية التي يتم تداولها في العالم مصنوعة و مركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية و علاجية متميزة، و هذه النباتات إذا ما فقدت من الطبيعة فإن قيمتها العلاجية قد تفقد أيضا بدون التأثير سلبا على توازن الطبيعة و هذه مهمة صعبة أيضا، و يتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما الأنظمة البيئية و التي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية و كذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة، و المؤشر الثاني هو الأنواع و يتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض.[1]

[1] . مرزيق عاشور ، بن نافلة قدور ،مرجع سابق ،ص10.

**الفرع الثالث: مؤشرات البنية الاقتصادية**

تسود في التحليلات الاقتصادية الرأسمالية حاليا المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي الذي يعكس عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي و معدل الدخل الفردي و القوة الشرائية ضمن موازين السوق، و لكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي فكرة واضحة عن حقيقة التباين الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل، كما أنها لا تعكس أبدا القيمة المستنزفة للموارد الطبيعية التي يتم استخدامها في عمليات الإنتاج، و لذلك فإن تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة و لها علاقة مباشرة بالتنمية و تعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية هو في طليعة أولويات قياس التنمية المستدامة، كما أن التحديات التي تضعها التجارة العالمية و زيادة معدلات الاستهلاك تعطي إحساسا بنمو اقتصادي كبير، و لكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي و الاجتماعي الذي تسببه السياسات الاقتصادية الرأسمالية، و بالتالي فإن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي:

**أ. الأداء الاقتصادي**

و يمكن قياسه من خلال:

- معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.
- التجارة و تقاس بالميزان التجاري ما بين السلع و الخدمات.
- الحالة المالية و تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الإجمالي، و كذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي.
- أنماط الإنتاج والاستهلاك، و هي القضية الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة. [1]

إذ أن العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال و أنماط الإنتاج غير المستدامة، و التي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو في الجنوب، و يعلم كل البيئيين في العالم أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية و الاستهلاكية، و أنه لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج و الاستهلاك للحفاظ على الموارد و جعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساوي، و كذلك أن تبقى متوفرة للأجيال القادمة، و هذه المسؤولية هي في

[1] . مرزيق عاشور ،بن نافلة قدور، مرجع سابق ،ص 14.

الأساس مسؤولية الدول الصناعية و المتقدمة و التي تتسبب في استتراف الموارد الطبيعية من خلال الإنتاج المكثف و العادات الاستهلاكية المبالغ فيها، بينما تبقى دول الجنوب تجتهد في سبيل تأمين الاحتياجات الأساسية لسكانها أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية و الاستهلاكية في التنمية المستدامة فهي:

- استهلاك المادة و تقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، و المقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.
- استخدام الطاقة و تقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، و نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي و كثافة استخدام الطاقة.
- إنتاج وإدارة النفايات و تقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية و المترلية، إنتاج النفايات الخطرة، إنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.
- النقل و المواصلات و تقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، دراجة هوائية، طائرة مواصلات عامة ...).

فالتنمية المستدامة تقدم البديل التنموي الأكثر منطقية و عدالة لحل مشاكل عدم المساواة و التباين التنموي بين الشمال و الجنوب وأنماط التنمية المرتبطة بالتدهور البيئي، و لكن تقييم مدى التزام الدول بها و مدى تحقيق النجاح في تطبيقها يعتمد على مؤشرات علمية واضحة يجب أن تدخل سريعا ضمن الإستراتيجيات و المؤشرات التنموية للدول العربية و الإفريقية الأكثر احتياجا للتنمية المستدامة.[1]

**المطلب الثاني : نظريات حول التنمية المستدامة**

لقد ظهرت أراء مختلفة حول التنمية المستدامة منذ زمن بعيد من طرف علماء الاقتصاد والبيئة والاجتماع، فعلماء الاقتصاد يرون ضرورة الاهتمام بالجانب البيئي والأخلاقي، ويؤكد علماء الاجتماع على طلبات البيئة التي تحددها الثقافة وركز على الاستدامة في النظم الثقافية والبشرية. أما علماء البيئة والموارد والأحياء فأشاروا إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج إلى أن يكون مستدام.

وهناك من ذهب إلى اقتراح استدامة التقييم الدولي للثروة واعادت توزيعها لتصبح التنمية المستدامة واقعية على المستوى العالمي.

[1]. مرزيق عاشور ،بن نافلة قدور، مرجع سابق ،ص 15 .

وهذا كله أدى إلى ظهور زوايا الإطار النظري ووجهات نظر مختلفة تفاعلت فيما بينها وتداخلت لتفضي في الأخير إلى ظهور هذا المفهوم ومن بين هذه النظريات نجد :

**الفرع الأول: نظرية النمو الداخلي**

هي من بين النظريات الداعمة للأولوية الاقتصادية فمع نهاية القرن العشرين تغيرت نظريات النمو الاقتصادي بصفة عامة و تحولت إلى ما يسمى بنظريات النمو الداخلي، حيث أكدت الدراسات فشل النظريات التي تتجاهل دور التطور التكنولوجي في التغلب على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية .

و من ثم رأت نظرية النمو الداخلي ضرورة إدخال دور التطور التكنولوجي في النمو الاقتصادي ، واعتمدت في ذلك على دور الحكومات في الاستثمار في مجال البحث و التطوير و التعليم و اتجاه المؤسسات الاقتصادية لدعم الابداعات و الاختراعات التي تؤدي بدورها إلى دفع معدلات التطور التكنولوجي ، حيث يمكن للإبداع التكنولوجي و لو بشكل نسبي إيجاد بدائل صناعية للموارد الطبيعية النابضة لو وجه نحو هذا لهدف .[1]

**الفرع الثاني: نظرية التحيز الحضري**

حاول علماء الاجتماع في انطلاقاتهم دمج الطبيعة البشرية، ميول التنظيم الاجتماعي من أجل تحضير المعادلات لتحقيق التنمية المستدامة بالنسبة لهم يجب الأخذ بعين الاعتبار على الأقل العوامل الاجتماعية في مراحل التنمية .

إن نظرية التحيز الحضري التي وضعها ميخائيل ليبتون M .Lipton هي من بين النظريات الداعية إلى العدالة في توزيع الثروة و التنمية ، و التي تناولت عدم العدالة في توزيع الموارد.

فليبتون في نظريته التحيز الحضري قد حاول تفسير سبب بقاء و استمرار و تزايد ظاهرة الفقر في الريف من خلال عدد من لعوامل الاجتماعية و الاجتماعية السياسية ،مع عدم إهمال الجوانب الاقتصادية ، يرى ليبتون أن الصراع في العالم النامي لم يعد يأخذ شكل الصراع الطبقي بين العمل و رأس المال أو المصالح

[1] . سعيدي يحي, أ.شنبي صورية ، **نظريات التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2011 ،جامعة مسيلة، ص08.

الأجنبية و المصالح الوطنية، بل أصبح صراعا بين سكان الريف و سكان المدينة و الفرضية الأساسية في نظرية التحيز الحضري تقول بأن رصد الموارد داخل كل من المدينة و القرية يعكس أولوية حضرية أكثر مما يركز على المساواة أو الفعالية بمعني أن الموازنات الحكومية و عوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف و المدن دون إنصاف و حتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم مثل قطاعات الصحة و التعليم، هذا يقودنا بدوره إلى القول أن السياسات التنموية الحكومية هي نفسها التي تؤدي إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين سكان المدينة و سكان الأرياف .

و من هذا يتضح أن هذه النظريتي توصلت إلى مشكلة هي هل أن التنمية المستدامة أزمة ثقافية أم أزمة بيئية ؟

يقول ليستر براون Lester Brown في **1999** إننا بحاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القرن الواحد و العشرين أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتجاجات الإنسانية، ويقول براتراند راسل Bertrand rassel :" علينا أن نتذكر إنسانيتنا وننسى ما عداها ويجب أن ندرك دائما بان الثقافة هي حجز الزاوية في كل عمل إنساني ".[1]

**الفرع الثالث: نظرية الحركة الأمريكية المحافظة (1890–1920)**

هي من بين النظريات الداعمة للأولوية البيئية ، لقد كانت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي تيودور روزفلت Theodore Roosevelt ومن حوله تمثل نجاحا للفكر السياسي الأيديولوجي في الو.م.أ، خلال الفترة ما بين عامي **1890** و**1920**، حيث أنه وفقا لمذاهب هذه الحركة فإن النمو الاقتصادي يحاط بمجموعة من القيود الطبيعية التي ليس من الممكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي، وأن الإسراع الكبير في استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا كبيرا لحقوق الأجيال القادمة .

كما كان من أهم معتقدات تلك الحركة المحافظة أنه كلما كان استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يتم بمعدلات أقل كلما كان أفضل، كما أن التنافس الاقتصادي والاحتكارات تعتبر من أهم أعداء الاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية الناضبة، وأن التحكم و الإشراف الحكومي على استخدام الموارد الطبيعية أمر مرغوب فيه .

[1] . سعيدي يحي, أ.شنبي صورية ,مرجع سابق ,ص15.

وربما يعني ذلك أن معظم الأفكار التي تتم مناقشتها هذه الأيام والجدل حول الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية والتنمية المستدامة كلها أمور تمت مناقشتها خلال تلك الفترة[1].

## المطلب الثالث : المؤسسات المتخصصة في التنمية المستدامة[2]

إذا أرادت الدول العربية أن تصل إلى الأهداف المنشودة في تحقيق التنمية المستدامة لابد لها أن تشرك معها هيأت أخرى فاعلة في هذا المجال و منها:

. **المؤسسات المالية الدولية:** قامت معظم الدول العربية بإشراك المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي للتنمية و الإعمار من أجل المساهمة في تمويل مختلف المشاريع المخطط لها، هذه الصيغة كان لها جانب إيجابي يتمثل في توفير الموارد المالية، كما كان لها جانب سلبي يتمثل في قبول شروط هذه المؤسسات من نقطة نفوذ و ضغط كمؤسسات مؤيدة لظاهرة العولمة.

. **المنظمات غير الحكومية:** لقد ظهرت منذ مدة عدة منظمات غير حكومية ذات وزن عالمي كبير ( السلام الأخضر، أصدقاء الأرض...)، حيث شكلت هذه المنظمات الغير حكومية جماعة ضغط لا يستهان بها و صارت تلعب دورا كبيرا متحولا من الطابع الاحتجاجي إلى موقف فعال بنسجها لعلاقات متينة مع مختلف الدول العالمية، فهي تناشد بالمحافظة على البيئة و عدم تلويثها و رفضها لظاهرة العولمة بأي شكل كانت و دفاعها عن المبادئ العامة في حل المشاكل الدولية، ومناشدتها بتطبيق السياسات العامة التي ترجع بالفائدة على كافة المجتمع.

[1] . سعيدي يحي، أ.شنبي صورية ،مرجع سابق ، ص03،04.

[2] . بثاينية سعد ، **من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة** ،مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،باتنة 2004 ، ص35.

## خلاصة الفصل

لقد تزايد الاهتمام بالفكر التنموي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، و لكن أهم ما يمكن أن نلاحظه أن الكتابات قد أخذت بعدا و طابعا ايدولوجيا، مع التركيز على النمو معيرا عنه بالتطور الكمي لحجم الثروة مع محاربة مظاهر التخلف من خلال الإنشاء والتعمير مهما كان الثمن، لكن واقع التنمية الاقتصادية قد فرض خلال العشرينات الأخيرة وبالتحديد ابتداء من السبعينات من القرن العشرين عدة تحديات.

وقد أدى ذلك إلى بروز اتجاهات جديدة في الفكر التنموي، بحيث تهدف إلى إيجاد صيغة للموازنة بين متطلبات التنمية ومراعاة استدامتها، وفي هذا الإطار أوجب اتخاذ سياسات اقتصادية، اجتماعية و بيئية كفيلة بتصحيح أو محاولة معالجة الخلل بالعمل على تقليل الآثار السلبية الاقتصادية حيث تبدو أهمية هذا الفصل من كونه يعالج أحد المواضيع الذي اكتسب جاذبية وهجا كبيرين منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي، ومن هذه الأهمية أن التنمية المستدامة لم يقتصر دورها على الإنسان فحسب بل امتدّ إلى البيئة التي يتواجد فيها هذا الإنسان وكل الكائنات الأخرى المهددة بعضها بالانقراض.

وقد اكتسى مفهوم التنمية المستدامة أهمية متميزة بعد اتساع نطاق الفقر ليمس مناطق شاسعة من هذا العالم، وبعد أن أصبحت الأمراض الدخيلة على الإنسان من الظواهر التي تبرز بين الفينة والأخرى، كما أن التنمية المستدامة تتسم بالشمولية، وفي حالة ما إذا منحت لمثل هذه العوامل عناية متميزة وخضعت لدراسات مستفيضة خاصة البيئية منها فإن ذلك سيساهم لا محالة في إيجاد حلول للقضايا الشائكة التي تواجه البشرية.

# الفصل الثاني

# واقع و آفاق التنمية المستدامة

# في الجزائر

**مقدمة الفصل:**

لقد شهدت الجزائر تحولات جذرية على الأصعدة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، ولعلّ أهم ما يلفت الانتباه هو قضية الموارد الطبيعية غير المتجددة، و ما لها من تأثيرات على البيئة بصفة خاصة لعدم الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، ومن ثم عدم إمكانية تحقيق تنمية مستدامة .

مما أدّى بالجزائر إلى الاهتمام بمسيرة تحقيق تنمية مستدامة ، مما يلزم ضرورية العمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها في خدمة التنمية و تغير أنماط الإنتاج و الاستهلاك غير المستدام و الحد من التلوث البيئي، بالإضافة إلى الحث من الفقر عن طريق تحسين مستويات المعيشية، وإيجاد فرص عمل متزايدة على أن يراعى في كل ذلك حق الأجيال القادمة بالمشاركة في الموارد الطبيعية، خاصة المياه الطاقة و الأراضي .

## المبحث الاول : واقع التنمية المستدامة في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى مشاكل التنمية المستدامة في الجزائر ثم إلى التنمية الاقتصادية و أثرها على التنمية الاجتماعية في الجزائر

### المطلب الأول : مشاكل تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر

بالرغم من أن التنمية المستدامة تعد من أهم الأساليب و السياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات، و كوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية و الريفية كغرض منها للوصول إلى التنمية المستدامة الشاملة و المتوازنة، إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المستدامة في الجزائر يجعلها تعاني من بعض المشاكل و من هذه المشاكل نجد:

#### الفرع الأول: المشاكل الاجتماعية

من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المستدامة في الجزائر ،نجد مشكلة الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية و الاجتماعية و الأزمات النفسية و الأخلاقية، و على المجتمع الجزائري أن يضع من السياسات التنموية ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، و التنمية البشرية و الاقتصادية و التعليمية للمناطق الأكثر فقرا و الأشد تخلفا، و العمل على مكافحة الأمية لأن نجاح أي برنامج يهدف لتنمية المجتمع لا يعتمد على الموارد المالية فحسب ، بل يتعدى إلى الموارد المعنوية التي تمثلها الطاقات البشرية ،فوعى الأفراد بمشاكل المجتمع الجزائري و تحمسهم لحلها يمكنهم من التصدي لأي مقاومة داخلية أو خارجية ضد عملية التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تنمية و تدريب قيادات محلية ناجحة وواعدة تقود عملية التنمية، من خلال إنشاء مراكز لتكوين الإطارات الماهرة التي تتميز بكفاءة عالية و القدرة على إحداث التغيير.

ومن المشاكل نجد أيضا مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة، حيث أنها كثيرا ما تدفع المواطنين للحصول على حيات اجتماعية أكثر رفاهية، [1] و بالتالي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الحيات الحضرية و نقص الأيدي العاملة في المجال الزراعي و هجرة القيادات المتعلقة بالمجتمعات الريفية، و بالتالي تفتقد هذه المجتمعات

[1] . مشرى محمد ناصر ، "دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المستدامة "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2008-2011 ، ص 77.

توازنها و العناصر الأكثر صلاحية و مقدرة على الارتقاء بمستوى الحيات في هذه المجتمعات، هذا بالإضافة إلى القيم السلبية في المجتمع الجزائري التي تمثل الإطار المرجعي لسلوك الفرد الجزائري ،و التي يعاني منها المجتمع حيث تعتبر حاجز أمام تنمية هذا المجتمع ، و من هذه القيم نجد مثلا عدم تقدير قيمة الوقت، الانعزالية و التوكل على الغير، عدم الإيمان بالتحديث و ضعف شعور الفرد بالمسؤولية الإيجابية نحو هذا المجتمع، ذلك أن تنمية المجتمع تتطلب تنظيما اجتماعيا من أجل الصالح العام ،و لكننا نجد أن مسؤولية الفرد نحو هذا المجتمع منعدمة و هذا ما يعطل مسيرة التنمية المستدامة في هذا المجتمع.[1]

**الفرع الثاني: المشاكل الاقتصادية**

إن أكبر مشكل يعترض طريق التنمية المستدامة في الجزائر هو مشكل التمويل، حيث نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل الداخلية من خلال صعوبة تحصيل الضرائب و الرسوم الجبائية ، بسبب التهرب الضريبي و نقص الرقابة و المعلومات الاقتصادية و صعوبة تثمين النفايات و التجاوزات البيئية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية، هذا بالإضافة إلى مشكل التحولات الاقتصادية و ما يترتب عنه من سياسات اقتصادية تعود بآثار مباشرة و غير مباشرة على وضعية أفراد المجتمع الجزائري ،كارتفاع معدلات الفقر و تدني مستوى المعيشة و التضخم و البطالة و التضخم السكاني غير الراشد و تدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية و تزايد الطلب على الموارد و الخدمات الصحية و الاجتماعية ،و ما ينجم عنه من تدهور لقاعدة الموارد الطبيعية ومنه إعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.[2]

**الفرع الثالث: المشاكل البيئية**

**أ.مشاكل التصحر**

يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة في الجزائر فهناك الكثير من مساحات الأراضي المعرضة لهذا الخطر.

[1] . مشرى محمد ناصر ، مرجع سابق ، ص 77.

[2]. طيب سليمان مليكة، "إشكالية التنمية المستدامة في ظل حماية البيئة " ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي ، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية و الثقافية ، المركز الجامعي بالمدية ، 4/3 مارس 2008 ، ص06 ،07.

**ب. مشاكل التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية**

هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق و الطفيليات، وقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من **11** هكتار عام **1962** إلى **35** هكتار عام **1980** و يتوقع أن تقل عن **15** هكتار مع منتصف القرن الحالي.

**ج. تلوث البيئة** [1]

تفاقم مشاكل التلوث في الجزائر مشكل مقلق، و نظرا للنمو السكاني المتزايد إذ ينموا السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحملها فضلا عما تولد من ضغوط في مجالات السكن و العناية الصحية، الطاقة و المياه و الخدمات و غيرها من المتطلبات الأساسية فلقد تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر من خمس مرات ما بين عامي **1962–2002** من **6** مليون نسمة إلى أكثر من **36** مليون نسمة بمعدل زيادة يفوق **3** مليون سنويا حيث يتوقع أن يصل إلى حوالي **42** مليون نسمة مع حلول عام **2020م**.

**د. تلوث الهواء**

تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها عن الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة و غير صحية لتقلل التكلفة و التهرب من دفع الضرائب و يقدر حجمها حوالي **220** ألف طن سنويا منها **124** ألف طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة و **29** ألف طن فضلات سامة.

**ه.تلوث المياه**

يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب ) هذا نظرا لتوقع نقص في هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه و من أهم عوامل تلوث المياه:

[1] امحمدي نور الهدى ، حاج نعاس فايزة، مرجع سابق ، ص 65 .

- قصور خدمات الصرف الصحي و التخلص من مخلفاته.
- التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها و إن عولجت يتم ذلك بشكل جزئي.
- تسرب المواد الكيميائية و المبيدات الحشرية في الأرض و تلويث المياه الجوفية.

## المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية

بالرغم من تنوع الثروات البشرية والمادية في الجزائر، إلا أنه لا تزال المحروقات كما هو الحال عليه منذ أكثر من ربع قرن من الزمن تحتل الصدارة في اقتصادنا ، بحيث كل أوجل عملتنا الصعبة وقرابة **60%** من إيراداتنا الجبائية تأتي من المحروقات، وبذلك فإن تقلبات أسعار البترول و حركات صرف الدولار تشكل مصدرا خارجيا غالبا ما يوقف عجلة التنمية الاقتصادية، ويكون بذلك الاقتصاد البترولي بفعل العوامل المذكورة مورد نمو أو مورد ركود حسب الظروف، ولتجنب ذلك يتعين بناء عهدا لما بعد البترول لتحرير الجزائر و الجزائريين من التبعية لمورد طبيعي محدود لكونه غير قابل للتجديد إلى ما لا نهاية وتحقيق التنمية المستدامة.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قامت منذ الاستقلال بعدة محاولات الإصلاح، لكن كانت أقل استجابة للتطلعات المشروعة للجزائريين المتمثلة في رفع مستوى المعيشة والتشغيل و خفض معدلات البطالة ولهذا أقرت الجزائر إصلاحات جديدة و المتمثلة في برنامج لإنعاش الاقتصادي **2001-2014.**

### الفرع الأول: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

إن برنامج دعم لإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ **525** مليار دج ( حوالي **7** ملايير دولار)، وجه أساسا لعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية [1] ، تقوية الخدمات العمومية ، و تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية و دعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين ، و كل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية و نوضحه كالآتي:

[1] .محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي و أثرها على النمو "، مجلة الباحث عدد 12 /2012 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 02.

**قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية**

قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، حيث استفادة ببرنامج خاص يقدر بـــ **210.5** مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل **40.1**% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذالك على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة **1986** والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين و التي أجبره الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة.

**قطاع التنمية المحلية والبشرية**

**38.8**% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن و تحسين الإطار المعيشي للمواطنين خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

**قطاع الفلاحة و الصيد البحري**

فلم ينل إلا مبلغ **65.4** مليار دج أي ما يعادل نسبة **12.4** % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة **2000** البرنامج التنمية الفلاحية **PNDA** و هو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.[1]

فيما يخص المبلغ المخصص **لدعم الإصلاحات** فيقدر بـــ **45** مليار دج أي نسبة **8.6**% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج .

أما في ما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش فقد تركز أساسا على سنوات **2001**، **2002**، **2003** بقيمة **205.4** مليار دج، **185.9** مليار دج، **113.2** مليار دج على التوالي أي بنسبة

[1]. أ. زرمان كريم ، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي "، مقالة العدد السابع جوان 2010 ، المركز الجامعي خنشلة ، ص 202 .

**39.12**%، **35.4**%، **21.76** % من قيمة المبلغ المخصص في حين أن سنة **2004** لم تخص إلا بـــ **20.5** مليار دج أي نسبة **3.9**% من حجم المبلغ المرصود، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات و المشاريع في أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للشعب الجزائري .[1]

**الفرع الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009**

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر ب **8.705** مليار دج ( **114** مليار دولار )، مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية. [2]

**قطاع التنمية المحلية و البشرية**

استفادة من برنامج خاص يصل إلى **1908.5** مليار دج، ما يمثل نسبة **44.5%** من إجمالي البرنامج التكميلي.

**قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية**

يقدر المبلغ المخصص له **1703.1** مليار دج، ما يمثل **40.5**% من إجمالي البرنامج.

**قطاع الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري**

يقدر المبلغ المخصص له **337.2** مليار دج وهو ما يمثل **8**% من إجمالي البرنامج.

**القطاع الإداري الحكومي**

استفادة من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار الداخلية، العدالة، المالية تصل قيمته **203.9** مليار دج ما يعادل نسبة **4.8%** من البرنامج التكميلي.

[1]. أ. نبيل بوقليح ، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر "، أبحاث اقتصادية و ادارية ، مقالة العدد الثاني عشر ديسمبر 2012 ، جامعة الشلف ، الجزائر، ص 253 .

[2]. محمد مسعي، مرجع سابق ، ص 03 .

**قطاع التكنولوجية الحديثة للإعلام و الاتصال**

استفادة من **50** مليار دج ما يعادل نسبته **1.2%** من البرنامج التكميلي.[1]

**الفرع الثالث: مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014**

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر بـــ **21.214** مليار دج ( أي ما يعادل حوالي **286** مليار دولار)[2]، مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي:

**قطاع التنمية المحلية و البشرية**

استفادة من برنامج خاص يصل إلى **9903** مليار دج، ما يمثل نسبته **45.42%** من إجمالي البرنامج.

**قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية**

يقدر المبلغ المخصص له **8400** مليار دج بنسبة **28.52**% من إجمالي البرنامج.

**قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري و التشغيل**

استفادة من **3500** مليار دج ما يمثل نسبته**16.05%** من إجمالي البرنامج.

عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرنامج السابق الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي و مستويات التشغيل.[3]

**المطلب الثالث: تأثير التنمية الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الجزائر**

لمعرفة درجة تأثير التنمية الاقتصادية على التنمية الاجتماعية، نقوم بقياس التنمية الاجتماعية عن طريق دراسة مؤشرات الاجتماعية وهي مؤشرات ترتكز على القضايا الاجتماعية لكل بلد كنصيب الفرد

[1]. أ.نبيل بوقليح ، مرجع سابق ، ص 225.
[2]. محمد سبعي ، مرجع سابق ، ص 02
[3]. أ.نبيل بوقليح ، مرجع نفسه ، ص 256 .

من الناتج المحلي، الصحة العامة، التعليم، معدل البطالة والتشغيل وذلك بالاعتماد على تحديد الإمكانيات التي وفرتها الدولة في كل من هذه الجوانب.

**الفرع الأول : الصحة في الجزائر**

لقد شهدت السنوات الأخيرة من حياة المجتمع الجزائري بعض الإصلاحات والتعديلات في ميادين عدة، بما فيها توفير ظروف صحية ملائمة، فقد شهدت انجازات هامة في مجال تخفيض معدلات الوفيات حيث تراجعت نسبة وفيات الأطفال إلى **25%** سنة **2013** بعدما كانت **40%** وفاة لكل ألف ولادة عام **2000**، كما ارتفع نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية إلى **314** دولار أمريكي سنة **2013** بعد أن كان **60** دولار أمريكي سنة **2000**، أما بالنسبة لمرافق الصرف الصحي المحسنة فقد بلغت نسبة السكان القادرين على الحصول عليها **95**% سنة **2012** بعد أن كانت **92**% سنة **2000**.[1]

كما نلاحظ حدوث إحراز كبير في الهياكل الصحية والوسائل التابعة لها، حيث بلغ عدد المستشفيات سنة **2006** ، **231** مستشفى بعدد أسرة بلغ **35869** سرير كما بلغ عدد المستشفيات الجامعية **13** مستشفى جامعي مجهز بـــ **14150** سرير سنة **2006**، و بلغ عدد الأطباء **56410** طبيب من نفس السنة بعد ما كان **50703** طبيب سنة **2003**.[2] ويقاس المستوى الصحي لبلد ما بمعدل الأمل في الحياة والذي يمثل متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد، فكلما ارتفع معدل الأمل في الحياة كلما دل على ارتفاع معدل التنمية الصحية، ويوضح الجدول التالي تطور معدل الأمل في الحياة في الجزائر خلال السنوات من **2007** إلى **2011**.

**جدول رقم 1.2 يمثل معدل الأمل في الحياة في الجزائر 2007-2011**

| السنة | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل الأمل في الحياة | 72 | 72 | 73 | 73 | 73 |

**المصدر: البنك الدولي من الموقع الالكتروني www.donnes.banquemondiale.org تاريخ الاطلاع 17/03/2015**

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل الأمل في الحياة في تزايد مستمر، وهذا دليل على التحسن في الحالة الصحية للسكان في الجزائر وذلك بسبب تحسن الظروف المعيشية، إلا أن ذلك لا يغطي الارتفاع

[1]. البنك الدولي www ,donnes ,banquemondiale ,org

[2].الديوان الوطني للاحصائيات،www.ons.dz, statistiques ; sante تاريخ الاطلاع 2015/03/13

المتزايد للأمراض المختلفة في المجتمع الجزائري، فمعدل الأمل في الحياة يعكس فقط متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد ولا يظهر طبيعة الأمراض التي يعيشها المجتمع، فقد شهدت الجزائر نقلة نوعية فيما يخص طبيعة المرض خاصة بالنسبة للأمراض المنتقلة بفعل انعدام شروط النظافة العامة ولهذا تسعى الجزائر إلى وضع خطة حكومية تهدف إلى تطوير تسيير المستشفيات ومقاييس التسيير، وتنظيم التمويل وتحسين نوعية الخدمات والتكفل براحة المريض وأمنه إضافة إلى إزالة الفوارق الصحية على مستوى **48** ولاية .[1]

**الفرع الثاني : التعليم في الجزائر**

لقد حققت المنظومة التربوية في الجزائر في الآونة الأخيرة نوع من الاستقرار الكمي على مستوى عدد المتمدرسين. ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي، الذي يوضح تطور عدد المتمدرسين من سنة **2000** إلى **2010**.

**جدول رقم 2.2 يوضح تطور عدد المتمدرسين من سنة 2000 إلى 2010**

| السنوات | 2001–2000 | | | 2006–2005 | | | 2010–2009 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | المجموع | ذكور | إناث | المجموع | ذكور | إناث | المجموع |
| الابتدائي | 1743741 | 1563442 | 3307733 | 2222679 | 1973901 | 4196580 | 2510846 | 2210114 | 4720160 |
| المتوسط | 1048826 | 966544 | 2015370 | 1133004 | 1088324 | 2221328 | 1566613 | 1486754 | 3052387 |
| الثانوي | 427917 | 547945 | 975862 | 488662 | 681689 | 1170351 | 489291 | 686440 | 1175731 |

**Source : le programme mondial du développement humain, le 2eme rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement en Algérie 09/2010, p.47.**

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن عدد المتمدرسين في الأطوار الثلاثة في تزايد عموما ، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الاهتمام الذي والته الدولة الجزائرية لقطاع التعليم بالدرجة الأولى، فقد بلغ عدد المدارس الابتدائية في السنة الدراسية لـــ **2010/2009** حوالي **17680** ، بعد أن كان خلال السنة الدراسية لـــ**2001/2000** حوالي **16186** مدرسة ابتدائية، كما بلغ عدد الجامعات سنة **2012/2011** حوالي **114** جامعة بعد أن كان **52** جامعة خلال سنة **2001/2000**.[2] كما أن مجانية التعليم في الجزائر

[1] . مريبعي سوسن ،" التنمية البشرية في الجزائر واقع و آفاق "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2012-2013 ، ص 119 .

[2] .الديوان الوطني للإحصائيات،www.ons.dz.statistiques.education تاريخ الاطلاع 2015/03/22

كان لها دور كبير في هذه النتائج المتوصل إليها، أما في مجال محو الأمية فقد قامت الجزائر بجهود كبيرة وقطعت أشواط طويلة لا يمكن تجاهلها وكانت المحصلة المنطقية لكل ذلك تراجع نسبة الأمية بشكل مستمر ، والجدول الآتي يوضح ذلك.

**جدول رقم 3.2 يبين معدلات الأمية في الجزائر من 1962 إلى 2008.**

| السنوات | 1962 | 1966 | 1977 | 1989 | 1998 | 2002 | 2006 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسب الأمية % | 88.5 | 74.60 | 59.9 | 42.7 | 31.66 | 26.50 | 24 | 22.1 |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نسب الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار.**

من الجدول نلاحظ أن معدلات الأمية في الجزائر شهدت تراجعا مستمرا وهذا راجع إلى الجهود المبذولة في هذا المجال منذ الاستقلال، وفيما يلي أهمها:

- **1963** الحملة الوطنية لمحو الأمية.
- **1964** تأسيس المركز الوطني لمحو الأمية.
- **1974–1964** مشروع الجزائر **11** لمحو الأمية الوظيفي.
- **1973–1970** مرحلة المخطط الرباعي الأول.
- **1977–1974** مرحلة المخطط الرباعي الثاني.
- **2001–1990** مشروع محو أمية المرأة والفتاة.
- **1995** تحويل المركز الوطني لمحو الأمية إلى ديوان وطني لمحو الأمية.
- **2003–2001** توسيع وتنظيم مجال الشراكة في ميدان محو الأمية بالتعاون والتنسيق مع المجتمع المدني والقطاعات الرسمية ذات العلاقة وتعزيز الديوان بإنشاء ملحقاته عبر الوطن.[1]

أما فيما يخص نسبة الكبار والمتعلمين في المجتمع الجزائري فقد سجلت في **2001** بحوالي **67.8%** وفي **2002** قدرت بـــ **69.13%** ليشهد ارتفاعا في **2008** حيث بلغت **77.4%** [2]، ورجع سبب هذا

[1] . محمد بوقشور ، النظام التعليمي و التنمية البشرية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009-2010 ، ص 136 .

[2] .الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار،www.onaea.edu.dz تاريخ الإطلاع 2015/03/26

التحسن إلى انتشار الوعي الثقافي والثقافة التعليمية بين أفراد المجتمع، وكذا مجهودات الدولة من خلال تعميم التعليم ومجانيته ومحاولتها تقريب المدرسة من المواطن.

### الفرع الثالث : البطالة في الجزائر

إن تحديد اثر سياسة الإنعاش على البطالة يتطلب دراسة تفصيلية لتطور مستويات التشغيل والبطالة خلال فترة تنفيذ هذه السياسات وهو ما يبينه الجدول الموالي.

جدول رقم **4.2** يبين تطور مستويات التشغيل والبطالة بين **2001–2014**.

| السنوات | 2001 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2012 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القوى العاملة: | | | | | | | |
| أ.قطاع الخدمات. | 3405572 | 4152934 | 4737877 | 5178000 | 5377000 | 6260000 | 6486000 |
| نسبة العمالة فيه بـــ %. | 54.67 | 53.25 | 53.4 | 56.6 | 55.2 | 61.6 | 59.8 |
| ب. قطاع البناء و الأشغال. | 670012 | 967568 | 1257703 | 1575000 | 1886000 | 1663000 | 1743000 |
| نسبة العمالة فيه بـــ %. | 10.44 | 12.41 | 14.2 | 17.2 | 19.4 | 16.6 | 16.5 |
| ج. قطاع الصناعة | 861119 | 1060785 | 1263591 | 1141000 | 1337000 | 1335000 | 1329000 |
| نسبة العمالة فيه بـــ %. | 13.82 | 13.60 | 14.2 | 12.5 | 13.7 | 13.1 | 12.6 |
| هـــ. قطاع الفلاحة | 1312069 | 1617125 | 1609633 | 1252000 | 1136000 | 912000 | 1007000 |
| نسبة العمالة فيه بـــ %. | 21.06 | 20.74 | 18.1 | 13.7 | 11.7 | 9 | 9.5 |
| معدل العمالة بـــ % | / | 24.4 | 37.2 | 37 | 37.6 | 37.4 | 37.5 |
| معدل البطالة بـــ % | 27.3 | 17.7 | 12.3 | 11.3 | 10 | 11 | 9.8 |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نسب الديوان الوطني للإحصاء ،تاريخ الإطلاع **2015/04/17**

**www.ons.dz. Emploi et chomage**

يبين الجدول أن هناك انخفاض في معدل البطالة في الفترة ما بين **2001** إلى **2014** ، حيث سجل معدل البطالة في سنة **2001** ما نسبته **27.30**% ليحرز انخفاضا في سنة **2014** ويصل إلى **9.8%**. كما نلاحظ أن هناك ارتفاع في حجم القوى العاملة حيث وصلت نسبة العمالة في سنة **2004** إلى **24.4%** لترتفع في **2014** إلى ما نسبته **37.5%** مع العلم أن الارتفاع شمل القطاعات التالية:

**قطاع الخدمات**

بلغ متوسط معدل العمالة في هذا الأخير **56.36%** في الفترة ما بين **2001** إلى **2014**، إذ أنه يحتل حصة الأسد فيما يخص اليد العاملة، حيث قدر عدد عماله في **2001** بـــ **3.405.572** ليصل في **2014** إلى **6.486.000**، وهذا ناتج عن التوسع الملحوظ في قطاعات التجارة والنقل والاتصالات نتيجة زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية وكذا تحرير قطاع الاتصالات.

**قطاع البناء والأشغال العمومية**

يعد من أكثر القطاعات المستفيدة من سياسة الإنعاش الاقتصادي حيث ساهمت المشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرنامجين في رفع عدد عمال هذا القطاع من **650.012** عامل إلى **1.743.000** عامل خلال سنة **2014**: وقد بلغت نسبة متوسط العمالة في خلال نفس فترة الدراسة **15.25%** ورغم ذلك فان فرص العمل التي يوفرها القطاع تبقى مرتبطة أساسا بحجم التدخل الحكومي في القطاع وبالتالي فإن الزيادة المسجلة في القطاع زيادة ظرفية وغير مستدامة.[1]

**قطاع الفلاحة**

بلغ متوسط معدل العمالة في هذا القطاع **14.82%** خلال فترة **2001–2014**، أما بالنسبة لعدد العمال فنلاحظ وجود فترتين، الفترة الأولى من **2001** إلى **2006** حيث بلغ عدد العمال في **2001** **1.312.069** عامل ليرتفع في **2006** إلى **1.609.633** ثم تأتي الفترة الثانية من **2008** إلى **2014** حيث انخفض عدد العمال في **2008** إلى **1.252.000** ليتواصل انخفاضه حتى بلغ في **2014** حوالي **1.007.000** عامل. ومنه نستنتج أن التحسن الذي شهده القطاع في الفترة ما بين **2001** غالى **2006** يعود بالدرجة الأولى إلى الآثار الايجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة

[1] أ. نبيل بوقليح ، مرجع سابق ، ص 257

**2000** أما الفترة الثانية التي انخفض فيها عدد العمال فيدل على أن مناصب الشغل الذي يوفرها هذا القطاع ظرفية وغير دائمة بالنظر إلى الارتباط الشديد لهذا القطاع بالظروف المناخية السائدة.

**القطاع الصناعي**

بلغ متوسط معدل العمالة في هذا القطاع **13.36%** خلال الفترة ما بين **2001** إلى **2014** إذ انتقل عدد عمال من **861.119** عامل في **2001** إلى **1.329.000** عامل سنة **2014** وتبقى هذه النتائج ضعيفة مقارنة مع مثيلاتها في قطاع الخدمات والأشغال العمومية، كما انه لم يشهد زيادة هامة في حجم عمالة القطاع وهو ما يؤكد عدم تجاوب القطاع مع سياسة الإنعاش بالنظر للمشاكل الهيكلية والتمويلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي مع العلم أن هذا القطاع يعد القطاع الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقة ودائمة وتحقيق معدلات نمو مستدامة.[1]

[1] أ.نبيل بوقليح ، مرجع سابق ، ص 258 .

## الفرع الرابع : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

إن مؤشر الناتج الإجمالي المحلي يعتبر أداة أساسية لقياس مستوى المعيشة وفيما يلي:

**جدول رقم 5.2 يوضح مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2000 إلى 2013.**

| المؤشرات / السنوات | PIB بالمليار دولار الأمريكي | نسبة نمو ال PIB % | نصيب الفرد من الـ PIB بالدولار |
|---|---|---|---|
| 2000 | 54,7 | 2,2 | 1727,3 |
| 2001 | 54,8 | 4,6 | 1702,8 |
| 2002 | 56,8 | 5,6 | 1742,6 |
| 2003 | 67,9 | 7,2 | 2056,3 |
| 2004 | 85,3 | 4,3 | 2550 |
| 2005 | 103,2 | 5,9 | 3038,7 |
| 2006 | 117,1 | 1,7 | 3391,4 |
| 2007 | 134,9 | 3,4 | 3845,8 |
| 2008 | 171,1 | 2 | 4786,5 |
| 2009 | 137,2 | 1,6 | 4175,8 |
| 2010 | 161,2 | 3,6 | 4175,8 |
| 2011 | 199,1 | 2,8 | 5271,6 |
| 2012 | 204,3 | 3,3 | 5309,8 |
| 2013 | 210,2 | 2,8 | 5360,7 |

**المصدر: معطيات البنك الدولي، www . donnes .banquemondial .org تاريخ الإطلاع 2015/04/25**

من خلال إطلاعنا على مؤشرات الجدول يمكننا ملاحظة أن الناتج المحلي الإجمالي قد شهد نموا مستمرا ، حيث كان في **2000** يقدر بـــ **54.7** مليار دولار ليصل في **2013** إلى **210.2** مليار دولار، لكن يجدر بنا الإشارة إلى أنه في سنة **2009** قد انخفض إلى **137.2** مليار دولار بعد أن كان في **2008** قد بلغ **171** مليار دولار، وهذا راجع إلى الصدمة النفطية لسنة **2008** لكن سرعان ما عاد إلى الارتفاع نتيجة استقرار أسعار البترول.

أما فيما يخص معدلات النمو فنلاحظ أنها كانت مرتفعة، حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال فترة **2001-2014**، **3,64** %، وهذا راجع إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ووضعته الجزائر والذي كان يهدف أساسا إلى رفع معدلات النمو بالإضافة إلى تحسن أسعار المحروقات الذي أثر بشكل إجابي على معدلات النمو، خاصتا في السنوات الأولى لبرنامج الإنعاش الاقتصادي .

أما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج المحلي ، فقد شهد ارتفاعا حيث كان في سنة **2000** يقدر بـــ **1727.3** دولار ليرتفع في سنة **2013** إلى **5360.7** دولار ومنه نستنتج أن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي طبقته الجزائر قد حقق هدفه المتمثل في تحسين مستوى المعيشي لأفراد المجتمع وفي رفع معدلات النمو، ولكن رغم هذا يبقى تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي تأثير ضعيف وغير دائم ، بسبب التأثير القوي لقطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري بالنظر لحجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث قدرة بـــ **39.14**% . و بالتالي فإن التغيرات التي يسجلها معدل النمو في الجزائر تتحدد بشكل كبير بقطاع المحروقات .[1]

## المبحث الثاني : التنمية البيئية و آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

سنتناول في هذا المبحث التنمية البيئية في المطلب الأول ، و في المطلب الثاني سوف نتطرق إلى آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ، و في المطلب الثالث سوف نقدم اقتراحات لنهوض بالتنمية المستدامة في الجزائر

### المطلب الأول : مكانة التنمية البيئية في التنمية المستدامة في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى التنمية البيئية في التشريع الجزائري في الفرع الأول، ثم دور الجزائر على الصعيد الدولي في مجال التنمية البيئية في الفرع الثاني.

[1] . أ نبيل بوفليح ، مرجع سابق ، ص260 .

## الفرع الأول: التنمية البيئية في التشريع الجزائري

لا تخرج الجزائر عما أصاب الدول النامية من أضرار بالغة ألحقت بالبيئة جراء سياسة التنمية الاقتصادية المكثفة، و لم يطرح أمر الموازنة بين البيئة و التنمية اختيارا سياسيا إلا بعد أن أخذت فكرة حماية البيئة بعدا دوليا.[1]

لكن هذا لم يمنع المشرع الجزائري من الاهتمام بالعلاقة الثنائية بين التنمية الاقتصادية والبيئة من خلال المادة **03** من القانون رقم **83-03** المؤرخ في **05** فيفري **1983** المتعلق بحماية البيئة التي تنص على أنه[2] " تقضي التنمية الوطنية تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة و المحافظة على إطار معيشة السكان"

وفي المادة **04** من نفس القانون تنص على أن " تحدد الدولة في إطار التهيئة العمرانية شروط إدراج المشاريع في البيئة و كذا التعليمات التقنية و التنظيمية المتعلقة بالحفاظ على التوازنات الطبيعية ".[3]

غير أنه حتى صدور القوانين فإن التطبيق العلمي لهذا التوازن لم يتبع في سياسة التنمية الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر لافتقاد المجتمع الجزائري لعقيدة بيئية تهتم بهذا التوازن الذي لا يرهن المستقبل.

و زيادة على هذه القوانين تم وضع الأطر و القواعد التي تسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة كمخططات التوجيه العمراني و مخططات شغل الأراضي و دراسات مدى التأثير على البيئة و حماية معالم السياحية و الأثرية. [4]

كما لم يتبع القانون المتعلق بحماية البيئة لعام **1983** بأي إجراء رسمي يهدف إلى تعزيز الإطار المؤسساتي للقطاع إلا في عام **1994** ، حيث عكفت السياسة الحكومية على بلوغ أعلى مستوى من التهيئة المؤسساتية الملائمة لمقتضيات حماية البيئة و التنمية المستدامة ، فقد تم إنشاء المجلس الأعلى للبيئة و التنمية

---

[1]. مصطفى كراجي ًحماية البيئة نظريات حول الالتزامات و الحقوق في التشريع الجزائري ً إدارة مجلة المدرسة الوطنية للإدارة ،المجلد 07 ، العدد20 ،1997 ،ص47،48 .

[2]. مادة 03 من القانون رقم 83-03 ، المؤرخ 05-02-1983 المتعلق بحماية البيئة ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم06 بتاريخ 08 فيفري 1983 ، ص 381 .

[3]. لمادة 04 من القانون رقم 83-03 ،نفس المرجع السابق،ص381

[4]. مصطفى كراجي، مرجع نفسه، ص58،59

المستدامة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم **465-94** المؤرخ في ديسمبر **1994**، كهيئة مكلفة بدراسة الجوانب المتعلقة بالبيئة و التنمية المستدامة لحماية البيئة و النهوض بالتنمية المستدامة غير أن المجلس لم ينشأ رسميا إلا سنة **1997**، و قد كلف بملفات من طرف كتابة الدولة المكلفة بالبيئة و متعلقة بمشاكل بالغة الأهمية في الجزائر و على سبيل المثال: التصحر، موارد المياه، صعود المياه إلى السطح في ولايات الجنوب و النفايات.[1]

**الفرع الثاني: دور الجزائر على الصعيد الدولي في مجال التنمية البيئية**

لعبت الجزائر على الصعيد الدولي دورا نشيطا في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية و في مفاوضات مختلف الاتفاقات، كما صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ بتاريخ **13** أوت **1993**، ووقعت على اتفاقية التنوع البيولوجي التي صادقت عليها في **06** جوان **1995**، واتفاقية مكافحة التصحر التي صادقت عليها في **14** أكتوبر **1996**.

علاوة على ذلك شاركت الجزائر بشكل فعال في أعمال مختلف المؤسسات الدولية المكلفة بحماية البيئة و النهوض بالتنمية المستدامة، فقد أسهمت بانتظام في مختلف أعمال المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كعضوة، كما تعتبر الجزائر عضوا في لجنة الأمم المتحدة للبيئة للتنمية المستدامة و شاركت في دوراتها السنوية التي تنعقد في نيويورك ، وأصبحت أيضا عضوا في مجلس إدارة البيئة العالمي مند شهر ماي **1999** بصفتها ممثل منطقة شمال إفريقيا.[2]

كما صادقة الجزائر على مجموعة هائلة من المعاهدات الدولية و الإقليمية المتعلقة بمكافحة التلوث و الحفاظ على البيئة، وهذه المصادقة تلزم الجزائر تجاه هذه المعاهدات بمجموعة من الواجبات الوطنية و الدولية في مجال حماية البيئة.

[1]. خروبي زكريا ، "البيئة في الجزائر قطاع في حاجة إلى تدعيم "،مجلة الجزائر البيئية ، العدد 02 ، سنة 1999 ، ص9

[2]. محمد فايز بوشدوب،" التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة" ، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في القانون الدولي و العلاقات الدولية ، بن عكنون ، الجزائر 2002،ص 106،107

فإذا كنا نرمي حقا إلى الاهتمام بحماية البيئة و ترقيتها لأنها عاملا من عوامل التنمية المستدامة فعلينا إقرار الواجبات و الحقوق البيئية دستوريا حتى لا يكون هناك أي خلل في تشريعاتنا المستقبلية. [1]

## المطلب الثاني : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

شرعت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلى وضع آفاق تنموية على المدى البعيد لضمان حاجيات الحاضر ومستقبل الأجيال القادمة ، و من أهم مشاريع التنمية المستدامة التي تعمل عليها الجزائر نذكر :

### الفرع الأول : آفاق الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع الطاقة

إن الطلب المحلي على الطاقة يتزايد باستمرار، مما أكد استمرار نمو الاستهلاك مستقبلا، و ركزت الاستراتيجية الوطنية للبيئة و التنمية المستدامة لقطاع الطاقة في الجزائر على ضرورة الاستجابة للشروط الأزمة من أجل تنمية اقتصادية و اجتماعية تحد من تأثيراتها على المناخ.

وقد أنجزت عدة مشاريع في إطار الاستراتيجية الوطنية للبيئة، كان لها أثر على نموذج الاستهلاك الوطني للطاقة، و من بين الانجازات نذكرها في الفروع التالية:

#### أ. برنامج تطوير التوزيع العمومي للغاز الطبيعي

لضمان استعمال الغاز الطبيعي بما يخدم التنمية المستدامة، شرعت الجزائر في إنشاء شبكة لنقل الغاز الطبيعي، مست عددا كبير من الولايات و القرى و الأماكن المعزولة و المحرومة حيث تم توصيل **188** منطقة و استفادة **358.000** مترل مما يساهم في إنشاء **6600** كلم من شبكات توزيع الغاز و **1.870** كلم من شبكات النقل، تكلفة هذا البرنامج بلغت **35** ملايير دج، **25** مليار دج منها تمول من طرف الدولة و **7** ملايير دج على عاتق سونلغاز، و تم تدعيم هذا البرنامج بحوالي **27.000** منصب شغل مباشر وعرفت برامج التوزيع العمومي للغاز الطبيعي ديناميكية جديدة في إطار الاستراتيجية الجديدة للطاقة

[1]. أحمد ملحة ، **الرهانات البيئية في الجزائر** ، مطبعة النجاح ، بن عكنون ، الجزائر ، الطبعة الاولى ،2000، ص 16،17

،بإدخال القطاع الخاص في تنفيذ البرامج المسطرة، حيث عرفت وثيرة الإنجاز **83%** مقارنة بالأهداف السنوية.[1]

**ب. برنامج التوزيع الكهربائي في إطار التنمية المستدامة**

انطلاقا من أولويات استراتيجية الطاقة الجديدة في إطار التنمية الريفية المستدامة، تم انجاز **10.000** كلم خط كهربائي لفائدة **2.600** حي، من أجل تمويل **117.000** مترل، وقد بلغ معدل االكهربة **95**% في إطار البرنامج الثلاثي **2002 – 2004** وفي إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، تم توصيل **11.000** مترل جديد، ومن أجل تحقيق الإطار المعيشي اللائق ووصولا لتنمية مستديمة تمس ولايات الجنوب الكبير تم تقرير في هذا الإطار تخفيض فاتورة الكهرباء لـــ **13** ولاية في الجنوب.[2]

**ج. استراتيجية الطاقة المتجددة لخدمة التنمية المستدامة**

في ظل الاستراتيجية الطاقة الجديدة التي اعتمدتها الجزائر في السنوات الخيرة، فإن هذه الاستراتيجية لا تعتمد فقط على الطاقة الأحفورية ، بل أخذت في أبعادها مسألة الطاقة المتجددة انطلاقا من القانون **01/02** المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات ، وتبقى الطاقة المتجددة من أهم انشغالات القطاع، وما تم تحقيقه خلال فترة **2004/2002** فيما يتعلق بتطوير استخدام الطاقة المتجددة يدخل في إطار ما يخدم التنمية المستدامة، وقد أخذ هذا الهدف على عاتق مصالح الطاقة، بالنسبة لسكان المناطق المعزولة في الجنوب الجزائري الكبير والمناطق الريفية المحرومة. [3]

إن المحافظة على المحروقات وتحقيق التنمية المستدامة يحقق أهداف مهمة لاستراتيجية الطاقة الجديدة، هذه الأهداف تتحقق من خلال استخدام موارد الطاقة النظيفة والجديدة، وتعتبر الطاقة الشمسية والطاقة الحيوية والطاقة الهوائية والطاقة الجوفية، كلها مصادر لإنتاج طاقة صناعية قوية، وقد تم إنشاء شركة جديدة تسمى **New. Energie Alegria** في فيفري **2002** لأهداف اجتماعية ولتطوير الطاقة النظيفة

[1] .عبد القادر بلخضر،" استراتيجية الطاقة وإمكانية توازن البيئة في ضل التنمية المستدامة " ،رسالة لنيل شهادة الماجستير، إدارة الأعمال جامعة لبليدة 2005 ،ص 167.

[2] . تكواشت عماد ،" واقع وأفاق الطاقة المتجددة في الجزاير" ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011-2012 ، ص 87

[3]. عبد القادر بلخضر ،مرجع نفسه، 168.

بكل تطبيقاتها، رأسمالها مقدم من كل من سوناطراك وسونلغاز وسيم **SIM** شركة المواد الغذائية، ومفتوحة للشركات الأجنبية والوطنية وفي هذا الإطار تم الانطلاق مؤخرا في برنامج يتعلق بتوليد الكهرباء بنظام الخلايا الفولتوفولتية لـــ **20** قرية، لتمويل **1000** مترل إلى جانب برنامج جديد لـــ **16** قرية في الجنوب من أجل تمويل **800** مترل، وهي برامج متعددة الاستخدام (ضخ المياه والتطبيقات الصناعية، الإنارة العمومية...) بالإضافة إلى برامج لتوصيل وحدات لتصفية المياه وتحليه مياه البحر، بمراكز توليد الطاقة الكهربائية انطلاقا من الخلايا الفولتوفولتية إلى جانب برنامج لتنمية وتطوير توليد الكهرباء، من منابع الشلالات. [1]

إن اهتمام الجزائر بموضوع التحكم في الطاقة جعلها تسن قانون رقم **09/99** قي **28** جويلية سنة **1999** يتعلق بالتحكم في الطاقة حيث يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط السياسة الوطنية للتحكم في الطاقة ووسائل تأثيرها و وضعها حيز التنفيذ ويحتوي هذا القانون على **51** مادة، وبرنامج وطني للتحكم في الطاقة يشمل مجمل المشايع والإجراءات والتدابير في المجالات الآتية: اقتصاد الطاقة، ترقية الطاقات المتجددة، إعداد معايير الفعالية الطاقوية ، التقليص من آثار الطاقة على البيئة[2]، وبالتالي تحقيق ما نسميه أمن الطاقة آنيا ومستقبلا.

**الفرع الثاني : آفاق الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع السياحة**

تعتبر الجزائر من بين الدول القليلة في العالم العربي التي تملك ثروة حضارية وثقافية هائلة تشمل على عدد كبير من المواقع السياحية ذات القيمة العالية الرفيعة وفي منتهى الروعة و الجمال، وفي كامل ترابها وفي مختلف مناطقها الصحراوية والسهلية والتلية والجبلية والساحلية، فالتنوع الطبيعي الذي تمتلكه الجزائر قد تحسد عليه، ومع هذا لم تستغل منه سوى السواحل البحرية.

إن السياحة تعتبر من الدعائم الأساسية لتطوير الاقتصاد الوطني ومؤشرا حقيقيا للتقدم الحضاري والاجتماعي لذا فقد حضي بالاهتمام مؤخرا وهذا ما سنوجزه في الفروع الآتية:

[1]. عبد القادر لخضر، مرجع سابق، ص 169.

[2]. ملحة أحمد، مرجع سابق، ص 69.

**أ .اهتمام الدولة بالقطاع السياحي لتحقيق التنمية المستدامة**

لقد أعطت الدولة في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بقطاع السياحة نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية على السواء، فلجأت إلى وضع جهاز تشريعي يحدد كريفيات التنمية المستدامة لقطاع السياحة والقوانين الخاصة باستغلال الشواطئ وكذا التوسع السياحي، وقررت الدولة خوصصة القطاع من خلال توجيه نداء للمستثمرين الذين يتعاملون مع الوكالة الوطنية للتنمية السياحية.

وقد صادق المجلس الشعبي الوطني يوم **2003/01/06** على القانون المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة والمواقع السياحية ،وقد أخذت التعديلات المقترحة على مشروع القانون بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بالقطاع السياحي إلى مصاف القطاعات المساهمة في زيادة الثروة وكذا تسييره عقلانيا ،وتمحورت هذه التعديلات حول: [1]

- ضرورة وضع حد لعدم الانسجام السائد في التنمية السياحية التي تعرفها المؤسسات السياحية الوطنية وذلك بتبني أسلوب جديد في التسيير يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية و الثقافية و الحضارية المتاحة.
- إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية قصد رفع قدرتها الإيوائية.
- توفير العرض السياحي وكذا تطوير وبعث أشكال جديدة للأنشطة السياحية تلبي حاجيات السواح خاصة الأجانب.

وقد أكد وزير السياحة على الأهمية القصوى التي تكتسبها عملية ضبط استراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة وكذا ترقية الاستثمار والشراكة والاستغلال الأمثل للعقار السياحي.

**ب .دور الجماعات المحلية في استغلال الموارد السياحية لغرض تحقيق التنمية المحلية**

تسعى الجماعات المحلية إلى البحث وإيجاد مصادر تمويلية مختلفة وفق ما تزخر به المنطقة في شتى القطاعات الاقتصادية، من صناعة وزراعة وصيد بحري وقد تتجاوز ذلك، حيث تلعب السياحة دورا هاما

[1]. قرزير محمود ،" واقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية" ،الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ،جامعة باتنة ، سنة،2008 ،ص06 ، 07.

تجعل للجماعات المحلية مصدرا هاما لتمويل مختلف مشاريع التنمية، وهذا يقف على ما تملكه هاته المناطق من مواقع سياحية تستقطب السواح داخليا وخارجيا.

ونظرا لهذا الاعتبار الهام فاشتراك الفرد وإحساسه بمسؤوليته الكبيرة ومساهمة في تحقيق هذا المبتغى والمتمثل في كسب عدد أكبر من السواح، ينبغي أن تولد لدى الفرد ثقافة سياحية بالمحافظة على الإرث الكبير، وهذا طبعا لخدمة المصالح التنموية المختلفة وتماشيا مع أهداف الدولة المسطرة في ظل هدف سامي هو بلوغ التنمية المستدامة.

ويمكن أن نلخص في الختام أن السياحة اليوم في الجزائر أصبحت ضرورة حتمية، وأكيد أن الجزائر رغم ما تملكه من طاقات نفطية إلا أن تحقيق التنمية الفاعلة دائما (صناعي، زراعي ...) خاصة في القطاع الاقتصادي على الاستعانة أكثر من مورد، ويعتبر القطاع السياحي مورد إضافي إذا أحسن استغلاله والسياحة مرتبطة بفكر الوعي لدى أفراد المجتمع هذا ما يتطلب التمويل مع تحقيق ثقافة سياحية لدى كل فرد لبلوغ أهداف سياحية ، وهذا ما يجعلنا نفكر بمنظومة مجتمعية على الأمد البعيد تجسيدا للبعد السامي للتنمية المستدامة. [1]

**الفرع الثالث : أفاق تهيئة الإقليم الجزائري**

إن سياسة تهيئة الإقليم من شأنها أن توفر على المدى المتوسط تطور التنمية الوطنية و إطارا توجيهيا للأعمال الواجب إنجازها. ومن شأنها أيضا أن تقوم جهود التنمية نحو تحقيق انسجام و توازن بين المناطق و القضاء على لا مساواة المتفاقمة.

إن استراتيجية تهيئة لإقليم سبقه أن كانت محل دراسة استشرافية تمتد حتى أفق **2020** ، حيث تتوفر لها أدوات لإسناد من خلال صندوقين ،أحدها مخصص لجنوب البلاد و الأخر لمناطق الهضاب العليا.

و في هذا لإطار يجب أن تعزز سياسة البنى التحتية الكبرى و الأشغال الكبرى قصد تحسين الظروف المعيشية و النشاط الاقتصادي لهذه المناطق.

[1] . قرزير محمود ،مرجع سابق،ص 10.

### أ. البنى التحتية الخاصة بالطرق

فضلا عن المشروع الضخم الخاص بالطريق السريع شرق غرب، فإن حافظة الدراسات و لإنجازات تتضمن ما يأتي:

- الطريق العرضي للهضاب العليا.
- الطريق العرضي الثاني للجزائر العاصمة.
- إستكمال الطريق العابر للصحراء.
- تهيئة الطريق الساحلية.
- بناء منشات التخفيف من إزدحام المدن الكبرى.
- وضع برنامج هام و متواصل لصيانة شبكات التوصيل الموجودة.

ومن هنا، يتعين السهر على التحكم في تكاليف الإنجاز و تمديد البرمجة حسب أهمية الموارد المرصودة لإنجاز هذه الورشات.[1]

### ب. البنى التحتية للمطارات

العمليات الكبرى الواجب التقدم في إنجازها و استكمالها هي:

- مواصلة إنجاز المطار الجديد لمدينة الجزائر.
- توسيع قدرات استيعاب مطارات وهران، عنابة، سطيف و برج باجي مختار و كذا إنجاز مطاري الشلف و البيض.
- تحويل مطار حاسي مسعود إلى خارج المنطقة البترولية.

زيادة على ذلك سوف تتواصل عملية دعم الوسائل الأمنية للملاحة الجوية عبر المجال الجوي الوطني، و كذا تحديثها و توسيعها و لاسيما في مناطق جنوب البلاد. و سوف تتم مواصلة عملية تحديث الأسطول الجوي الوطني و تحسين تسييره، من خلال ترقية الشراكة مع متعاملين لهم شهرة عالمية في مختلف

[1] .أ.زرمان كريم ،التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2010 "، مقالة العدد السابع جوان 2010 ، المركز الجامعي خنشلة ، ص215 .

قطاعات خدمات النقل، الصيانة، لإطعام كما أنه ينبغي لشركة الخطوط الجوية الوطنية أن تتكيف مع المقاييس الدولية في مجال الأمن و الوقاية من الأضرار و مع المحيط الدولي الجديد في مجال الملاحة الجوية.

**ج. البنى التحتية البحرية**

في مجال صيانة الموانئ و توسيعها سيشمل هذا البرنامج على الخصوص ما يأتي:

- صيانة الهياكل القاعدية و تطويرها.
- تطوير الموانئ النفطية و تهييئها.
- إنجاز مرفأ ثاني للحاويات و تجهيزه على مستوى ميناء الجزائر و كذا توسيع مرفأ ميناء وهران، و تهيئة مرفأ لمساحة الحاويات بميناء جنجن، وإنجاز مرفأ متعدد الخدمات بميناء بجاية.

و في مجال تحديث الموانئ سوف ينصب الاهتمام على:

- إقامة السلطات المرفئية.
- تحسين ظروف استقبال المسافرين.
- دعم أمن مجال الموانئ و الرقابة بما في ذلك تعميم استعمال الأجهزة الكاشفة (سكانيير) وسوف تفرض أهمية الموانئ على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني و تسييرها المعقد على الحكومة، ترقية الشراكة مع متعاملين دوليين متخصصين لإنجازها و تسييرها لفائدة التنمية الوطنية.

**د. البنى التحتية الخاصة بالسكة الحديدية**

إن حافظة المشاريع الواجب إنجازها هامة، وتشمل على الخصوص:

- تمديد الخط العرضي للهضاب العليا المسيلة / سعيدة عبر عين وصارة و تيارت.
- الخط الحلقي جنوب حاسي مسعود / الجلفة عبر تاوغريت.
- تحديث الخط بين غليزان و تيارت.
- تحديث شبكة السكة الحديدية للعاصمة.

سيكون تخطيط هذا البرنامج على المديين القصير و المتوسط ضروريا بمراعاة جميع البرامج الوطنية للمنشئات الأساسية القاعدية، و لاسيما ما يتصل منها بقطاع المياه. كما أنه من الضرورة التحكم في دراسات هذه المشاريع و تفادي حدوث أي تأخر قد يزيد من تكاليف لإنجازات بعد انطلاقها.

**هـــ. البنى التحتية للأمن الحظري و أمن الطرق**

سيتم تطوير النقل ألحظري بواسطة الحافلة الكهربائية (**Tramway**) عبر المدن الكبرى.[1] وسوف يخضع أمن الطرق الذي ستتم مراجعة التشريع المتعلق به لتطبيق عقوبات أكثر صرامة على مخالفات قانون المرور. كما أنه سيتم مواصلة برامج التوعية قصد تقلينص حوادث المرور.

**المطلب الثالث : إجراءات النهوض بالتنمية المستدامة**

**في الجانب الاقتصادي**

- يمكن تحقيق استقرار دائم للاقتصاد الجزائري و تنميته بتوزيع الصادرات و الاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة، التي تعتبر منتجة و مهمة لتحقيق نمو اقتصادي ايجابي كالقطاع السياحي و الفلاحي اللذان يعتبران أساسيان، و كذا بتفعيل عملية الاستثمار و ذالك حتى لا تقع كل مرة في اختلالات هيكلية جمة.
- على الجزائر الدعم الفعلي لبرنامجها الخاص بتطوير الطاقات المتجددة و فتح باب الاستثمار الأجنبي في هذه الطاقات و كذا تفعيل التعاون المشترك بين الجزائر و الدول ذات الخبرة في هذا المجال.
- دعم دور القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني و فئاته و تشجيع مشاركتهم في وضع و تنفيذ خطط التنمية المستدامة.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، و مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات و مناصب الشغل و ترقية التنافسية.[2]

[1]. أ. زرمان كريم، مرجع سابق، ص 217 .

[2] ضياء محمد المسري ، **الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية** ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر 2004 ، ص 88،87 .

**في الجانب الاجتماعي**

- القضاء على الأمية و تطوير مناهج و أساليب التربية و التعليم و البحث العلمي و التقني بما يتلائم مع احتياجات التنمية المستدامة.
- الاهتمام بالتنمية البشرية بشكل كبير من خلال تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيخوخة وذو الاحتياجات الخاصة.
- تحقيق الأمن والسلام على أسس عادلة و إزالة بؤر التوتر.
- التعليم و الإعلام البيئي حيث أن السلوك البيئي السليم يأتي عن طريق التعليم في مختلف المراحل، عن طريق الإعلام بأهمية البيئة و الأضرار المترتبة عن الإساءة إليها.
- وضع برامج إذاعية و تلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية و الخاصة في معالجة و نشر مواضيع ايكولوجية. [1]

**في الجانب البيئي**

- ضرورة سن التشريعات و القوانين الخاصة بتحديد مستويات التركيز القصوى بالملوثات المسموح بها، و العمل على إدماج الأبعاد البيئية عند وضع الموصفات القياسية للمنتوجات الصناعية ودراسة حيات المنتوجات المختلفة بما يضمن الحد من المخلفات الصناعية وحدوث التكامل في الإنتاج الصناعي الموسع والحد من المخلفات الخطرة و الاستفادة الكاملة من المخرجات الصناعية وإمكانية إعادة التصنيع لملوثات المنتوجات بعد انتهاء عمرها الافتراضي.
- دراسة أنماط الإنتاج والاستهلاك المخلة بالبيئة و حماية الموارد الطبيعية و تبني مبدأ الاستدامة في توظيف الموارد واستغلالها عبرة المسؤولية المشتركة لقطاعات الدولة و القطاع الخاص و المجتمع ، من أجل المحافظة على الموارد البيئية المتاحة و تطوير أفضل الممارسات الصديقة للبيئة في عملية التنمية القائمة على ضمان حق الأجيال القادمة.[2]

[1]. رواد زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة و الأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية و حقوق الإنسان** ، دار زهران لنشر و التوزيع عمان ،طبعة الأولى، 2010 ، ص 119،120.

[2] .حافظ سحر ، **الإنسان و البيئة** ، دار حواء ، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001 ، ص41 .

- الاهتمام بالتشجير و المسطحات الخضراء في المدن لتنقية الهواء، و إنشاء الأحزمة الخضراء حول المصانع و المدارس و المستشفيات لتخفيف آثار التلوث، و تكون بمثابة مصدّات للرياح والأتربة و الجسيمات العالقة في الهواء.
- إقامة الأجهزة الخاصة بمراقبة تركيز الملوثات المختلفة و إجراء الفحص الدوري على السيارات و تشجيع استخدام الطاقة النظيفة بدلا من البترين الحاوي على الرصاص في محركات السيارات.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع ، وذالك من خلال توعية أفراد بأهمية التقنيات الحديثة و ذالك لمسايرة المستجدات و التطورات الحاصلة.[1]

[1] عبد العزيز قاسم محارب ، **الاقتصاد البيئي مقوماته و تطبيقاته** ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2011 ، ص 193

## خلاصة الفصل

بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة عند إدراكها أنها في حاجة ماسة لتحقيق تنمية مستدامة وذلك من خلال المشاكل التي شهدتها من تلوث مائي و هوائي و عدم توفرها على موارد طبيعية متجددة مما جعلها تضع سياسات و إجراءات و قوانين صارمة ة إلى تخصيص مبالغ معتبرة و تحسين التنمية المستدامة في بعض المجالات لاسيما المجال البيئي.

إن التنمية المستدامة في الجزائر تتطلب أن تقوم الهيئات الرسمية و المحلية بتطوير أساليب إدارة متكاملة، يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع لأنه نظام متكامل، يشتمل مجموعة من المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الطبيعية التي تؤثر و تتأثر ببعضها البعض تأثيرا مستمرا، وبتالي يجب ضبط و توجيه هذا النظام للحد من السلبيات و تعظيم الإيجابيات.

إن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية ، والتي تتخذ من التوازن البيئي محور أساسي لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبها مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها ، فهي تتطلب تغييرا في محتوى النمو بحيث يصبح اقل مادية في استخدام الطاقة وأكثر عدالة للمحافظة على رأس المال لتحسين توزيع الدخل وتخفيض الأزمات الاقتصادية .

فالتنمية المستدامة لا يمكن حصرها في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي ، بل هو مفهوم واسع يستوجب أبعاد اجتماعية وبيئية إلى جانب البعد الاقتصادي ، فهي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق الملاءمة والموازنة بين أركانها الثلاثة :البشر –الموارد البيئية – التنمية الاقتصادية.

وللتنمية المستدامة جوانب ايجابية وسلبية : أما عن الجوانب الايجابية فهي تضمن التقدم المادي الكبير والتحسن في مستوى المعيشة وتؤدي إلى التقدم التكنولوجي.

أما عن الجوانب السلبية: نظرا للتقدم السريع في التكنولوجيا في الدول المتقدمة تبقى الدول المتخلفة تابعة لها دائما.

وفي ظل هذا بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة عند إدراكها أنها في حاجة ماسة لتحقيق تنمية مستدامة وذلك من خلال المشاكل التي شهدتها من تلوث مائي وهوائي وعدم توفرها على موارد طبيعية متجددة، مما جعلها تضع سياسات وإجراءات وقوانين صارمة وإلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتحسين التنمية المستدامة في بعض المجالات لا سيما المجال البيئي، معتمدة في ذلك على ثلاث وسائل وهي وضع الإطار القانوني الصارم ومتخصص ومراقبة النشاطات المسببة للتلوث وإخضاعها للمعايير الدولية، ووضع رسوم خاصة بحماية البيئة تدفع بالمؤسسات لمراقبة نشاطاتها، وسطرت مشاريع مستقبلية إذ ما تم إنجازها وتطبيقها بالشكل المرسوم له و المخطط له سوف تحرز تقدم كبير في مجال التنمية المستدامة.

فقد سمحت الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر مؤخرا إلى تحقيق تنمية اقتصادية، إلا أنها لا زالت تواجه عدة تحديات تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتحسين الإطار المعيشي للأفراد لحماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

لكنه من خلال ما يظهر نرى بأن الجزائر لا زالت في طريق السعي نحو التنمية المستدامة من خلال المضي قدما في تفعيل التنمية الاقتصادية والتي لا زالت بدورها تعاني عدة مشاكل .

لقد توصلنا من خلال الدراسة إلى نفي الفرضية الأولى و تأكيد الثانية للأسباب التالية :

-إن التنمية المستدامة هي تنمية الموارد الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية والعمل على تلبية حاجات الحاضر دون أن تؤدي إلى التقليل من تلبية حجم الاحتياجات الخاصة بالأجيال المقبلة .

-إن تحقيق أهدف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي و تخفيض نسبة البطالة يتطلب من الدولة زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة العرض الكلي و بالتالي ارتفاع معدل النمو.

**نتائج الدراسة :**

إن التنمية المستدامة هي عملية معقدة تتطلب دمج الجهود الحكومية و المشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة من خلال التركيز على دمج الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية .

إن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي غير مستدام إذ أن معدل النمو يتحدد أساسا بمستوى أداء قطاع المحروقات بالنظر للمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي .

إن التأثير المباشر لسياسة الإنعاش على مستويات التشغيل اقتصر على قطاع واحد هو قطاع البناء و الأشغال العمومية و بالتالي هو تأثير ظرفي وغير مستدام .

وعليه يمكن تقديم بعض الاقتراحات المتمثلة فيما يلي:

- استخدام مفهوم الإدارة الرشيدة في كل المجالات ( البيئية، الاقتصادية الاجتماعية الثقافية).

- دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار مع ضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع ، وذاك من خلال توعية أفراد بأهمية التقنيات الحديثة و ذلك لمسايرة المستجدات و التطورات الحاصلة.
- إن نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة و حجم هذه الأهداف ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة بإعداد سياسات الاقتصادية في الجزائر تحديد أهداف واقعية و قابلة للتحقيق .[1]

[1] . حافظ سحر ، مرجع سابق ، ص 49

# قائمة المراجع

## أولا : مراجع باللغة العربية

### – مؤلفات


1– ضياء محمد المسري ، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر 2004

2– محمد عباس بدوي، يسرى محمد البلتاجي ، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة ،اسم الناشر المكتب الجامعي الحديث ،طبعة مارس 2012

3– حافظ سحر ، الإنسان و البيئة ، دار حواء ، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001

4– محمد عبد العزيز عجميه، عبد الرحمان يسرى احمد، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ومشكلاتها ، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية ،1999.

5–د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع الإسكندرية 2000.

6–د.عثمان محمد غنيم، د.ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة، فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007

7- دوجلاس موسشيث ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش م م الطبعة الأولى 2000

8– أحمد ملحة ، الرهانات البيئية في الجزائر ، مطبعة النجاح ، بن عكنون ، الجزائر ، الطبعة الاولى ،2000

9 –عبد العزيز قاسم محارب ، الاقتصاد البيئي مقوماته و تطبيقاته ، دار الجامعة الجديدة , الإسكندرية ،2011 .

10– رواد زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة و الأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية و حقوق الإنسان ، دار زهران لنشر و التوزيع عمان ،طبعة الأولى، 2010


### – أطروحات


1– محمد بوقشور ، النظام التعليمي و التنمية البشرية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2010-2009 .


### – مقلات


1– مصطفى كراجي ،"حماية البيئة نظريات حول الالتزامات و الحقوق في التشريع الجزائري" إدارة مجلة المدرسة الوطنية للإدارة ،المجلد 07 ، العدد20 ،1997 .

2– خروبي زكريا ، "البيئة في الجزائر قطاع في حاجة إلى تدعيم "،مجلة الجزائر البيئية ، العدد 02 ، سنة 1999 .

3– د صالح عمر فلاحي،" التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال الشمال و اتساع الفقر في الجنوب "،مجلة العلوم الاقتصادية و العلوم السير ،جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر العدد 3 / 2004.

4– بثاينية سعد ، "من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة" ،مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،باتنة 2004 .

5– أ. زرمان كريم ،"التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي" ، مقالة العدد السابع جوان 2010 ، المركز الجامعي خنشلة .

6- محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي و أثرها على النمو" ، مجلة الباحث عدد 12 /2012 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

7- أ. نبيل بوقليح ،"دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر" ، أبحاث اقتصادية و ادارية ، مقالة العدد الثاني عشر ديسمبر 2012 ، جامعة الشلف ، الجزائر .

## – مداخلات

1-الأستاذ بوشوك عز الدين و الأستاد آتشي شعيب ،" التنمية المستدامة وأهم دوافع الاهتمام بها ،مداخلة ضمن ملتقى اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة بالمركز الجامعي يحي فارس – المدية – المنعقد في 6-7 جوان 2006 .

2- عمار عماري ،" إشكالية التنمية المستدامة وإبعادها"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و كفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة |،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 افريل 2008 .

3- محمد بوهزة ، بن سديرة عمر، "الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة(حالة الجزائر)" مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة سطيف ، 08/07 افريل 2008 .

4- الأستاذ حميدوش علي ، "التنمية البشرية والتنمية المستدامة" ، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة ، المركز الجامعي بالمدية يومي06،07 جوان 2006 .

5- مرزيق عاشور ،بن نافلة قدور ،" التنمية البشرية إلى التنمية البشرية المستدامة" ،مداخلة ضمن ملتقى اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة المركز الجامعي يحي فارس المدية المنعقد في 6-7 جوان 2006 .

7- سعيدي يحي, أ.شنبي صورية ،" نظريات التنمية المستدامة "، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2011 ،جامعة مسيلة .

8- طيب سليمان مليكة، "إشكالية التنمية المستدامة في ظل حماية البيئة " ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي ، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية و الثقافية ، المركز الجامعي بالمدية ، 4/3 مارس 2008 .

9- قرزير محمود ، "واقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية" ، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ،جامعة باتنة ، سنة 2008 .

## _ مذكرات

1- امحمدي نور الهدى ، حاج نعاس فايزة ،" أثر و دور الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي "، ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشلف ، دفعة 2006-2007

2- مشرى محمد ناصر ، "دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المستدامة" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2008-2011 .

3-تكواشت عماد ،" واقع وأفاق الطاقة المتجددة في الجزاير" ، رسالة لتيل شهادة الماجستير ، في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد التنمية ، جامغة الحاج لخصر باتنة ، 2011-2012

4-. مريبعي سوسن ، "التنمية البشرية في الجزائر واقع و آفاق" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2012-2013 .

5- محمد فايز بوشدوب،" التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة "، رسالة لنيل شهادة الماجستر في القانون الدولي و العلاقات الدولية ، بن عكنون ، الجزائر 2002 .

6- عبد القادر بلخضر، "استراتيجية الطاقة وإمكانية توازن البيئة في ضل التنمية المستدامة" ،رسالة لنيل شهادة الماجستير، إدارة الأعمال ، جامعة لبليدة 2005 .

**– قوانين**

1- مادة 03 من القانون رقم 83-03 ، االمؤرخ 05-02-1983 المتعلق بحماية البيئة ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم06 بتاريخ 08 فيفري 1983 .

2- مادة 04 من القانون رقم 83-03 ، االمؤرخ 05-02-1983 المتعلق بحماية البيئة ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم06 بتاريخ 08 فيفري 1983 .

**–مواقع الإلكترونية**

1-البنك الدولي من الموقع الالكتروني www.donnes.banquemondiale.org

2- الديوان الوطني للإحصائيات،www.ons.dz, statistiques

3- الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار،www.onaea.edu.dz

**ثانيا: مصادر باللغة الأجنبية**

## Document

1- le programme mondial du développement humain, le 2eme rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement en Algérie 09/2010,.

**جدول المحتويات**

قائمة الجداول.....1

مقدمة عامة.....2

**الفصل الأول : دراسة نظرية للتنمية المستدامة .**

مقدمة الفصل .....6

**المبحث الأول** : مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة .....7

**المطلب الأول** :السياق التاريخي للتنمية المستدامة .....7

**المطلب الثاني** : مفهوم التنمية المستدامة .....8

**الطاب الثالث** : أبعاد التنمية المستدامة .....10

**الفرع الأول** : الأبعاد الاقتصادية .....10

أ . حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.....11

ب . إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.....11

ج . مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و عن معالجته.....11

د . تقليص تبعية البلدان النامية.....12

هـــ . التنمية المستدامة لدى البلدان النامية.....12

و . المساواة في توزيع الموارد.....12

ي . الحد من التفاوت في المداخيل.....13

ع . تقليص الإنفاق العسكري.....13

**الفرع الثاني** : الأبعاد البشرية.....13

أ . تثبيت النمو الديمغرافي.....13

ب .مكانة الحجم النهائي للسكان.....14

ج . أهمية توزيع السكان.....14

د . الاستخدام الكامل للموارد البشرية.....14

هـــ . الصحة و التعليم.....15

و. أهمية دور المرأة.....15

ط. الأسلوب الديمقراطي في الحكم .....15

**الفرع الثالث** : الأبعاد البيئية .....15

أ. الأراضي.....16

ب. حماية الموارد الطبيعية.....16

ج . صيانة المياه.....16

د . حماية ملاجئ الأنواع البيولوجية.....17

هـــ . حماية المناخ من الاحتباس الحراري.....17

**الفرع الرابع** : الأبعاد التكنولوجية .....17

أ. استعمال تكنولوجيات أنظف من المرافق الصناعية.....17

ب . الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة و بالنصوص القانونية الزاجرة.....18

ج . المحروقات و الاحتباس الحراري.....18

د . الحد من انبعاث الغازات.....19

هـــ .الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.....19

**المطلب الرابع** : أهداف التنمية لمستدامة.....19

**المبحث الثاني** : طبيعة التنمية المستدامة.....20

**المطلب الأول** : مؤشرات التنمية المستدامة.....21

**الفرع الأول** : المؤشرات الاجتماعية.....21

أ .المساوات الاجتماعية.....21

ب . الصحة العامة .....21

ج . التعليم.....21

د . السكن.....22

هـــ . الأمن.....22

**الفرع الثاني** : المؤشرات البيئية.....22

أ . الغلاف الجوي.....23

ب . الأراضي.....23

ج . البحار و المحيطات و المناطق الساحلية.....24

د . المياه العذبة.....24

هـــ . التنوع الحيوي.....24

**الفرع الثالث** : مؤشرات البنية الاقتصادية.....25

أ. الأداء الاقتصادي.....25

**المطلب الثاني** : نظريات حول التنمية المستدامة.....26

**الفرع الأول** : نظرية النمو الداخلي..... 27

**الفرع الثاني** : نظرية التحيز الحضري .....27

**الفرع الثالث** : نظرية الحركة الأمريكية المحافظة (1890-1920).....28

**المطلب الثالث** : المؤسسات المتخصصة في التنمية المستدامة.....29

خلاصة الفصل.....30

**الفصل الثاني : واقع و آفاق التنمية المستدامة في الجزائر**

مقدمة الفصل .....32

**المبحث الأول** : واقع التنمية المستدامة في الجزائر.....33

**المطلب الأول** : مشاكل التنمية المستدامة .....33

**الفرع الأول** : المشاكل الاجتماعية.....33

**الفرع الثاني** : المشاكل الاقتصادية.....34

**الفرع الثالث** : المشاكل البيئية.....34

**المطلب الثاني** : التنمية الاقتصادية في الجزائر.....36

**الفرع الأول** : مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 .....36

**الفرع الثاني** : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.....38

**الفرع الثالث** : مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014.....39

**المطلب الثالث** : تأثير التنمية الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الجزائر.....39

**الفرع الأول** : الصحة في الجزائر.....40

**الفرع الثاني** : التعليم في الجزائر.....41

**الفرع الثالث** : البطالة في الجزائر.....43

**الفرع الرابع** : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.....47

**المبحث الثاني** :التنمية البيئية و آفاق التنمية المستدامة في الجزائر.....48

**المطلب الأول** : مكانة التنمية البيئية في التنمية المستدامة في الجزائر.....48

**الفرع الأول** : التنمية البيئية في التشريع الجزائري.....49

**الفرع الثاني** : دور الجزائر على الصعيد الدولي في مجال التنمية البيئية.....50

**المطلب الثاني** : آفاق لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.....51

**الفرع الأول** : آفاق الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع الطاقة.....51

أ . برنامج تطوير التوزيع العمومي للغاز الطبيعي.....51

ب . برنامج التوزيع الكهربائي في إطار التنمية المستدامة.....52

ج . . استراتيجية الطاقة المتجددة لخدمة التنمية المستدامة.....52

**الفرع الثاني** : آفاق الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع السياحة.....53

أ . اهتمام الدولة بالقطاع السياحي لتحقيق التنمية المستدامة.....54

ب . دور الجماعات المحلية في استغلال الموارد السياحية لغرض تحقيق التنمية المحلية.....54

**الفرع الثالث** : أفاق تهيئة الإقليم الجزائري.....55

أ . البنى التحتية الخاصة بالطرق.....56

ب .البنى التحتية للمطارات.....56

ج . البنى التحتية البحرية.....57

د . البنى التحتية الخاصة بالسكة الحديدية.....57

هـــ . البنى التحتية للأمن الحظري و أمن الطرق.....58

**المطلب الثالث** : إجراءات النهوض بالتنمية المستدامة.....58

خلاصة الفصل.....61

خاتمة عامة .....62

قائمة المراجع.....65